كليــة الحقـوق
الدراســات العليــا
قسم الاقتصاد والمالية العامة

بـحث في

خصائص الشـركات

دولية النشاط وتنظيمها القانوني

إعداد الباحثة:

ساره السيد محمد عبدالغني

تمهيد:

شهد مطلع الربع الأخير من القرن العشرين بصفة عامة، وعقد التسعينات بصفة خاصة بداية مرحلة جديدة في تطور النظام الرأسمالي[١]، مرحلة تتميز بما يمكن أن يسمى "تدويل الإنتاج" إذ أصبحت العملية الإنتاجية داخل المشروع الرأسمالي أو الشركة الدولية لا تتم على المستوى القومي كما كان يحدث في الماضي وإنما على المستوى العالمي، وكان السبب في ذلك هو ظهور ما يسمى بالشركات دولية النشاط، بحيث تتوزع المراحل المختلفة للعملية الإنتاجية داخل الشركة دولية النشاط الواحدة على بعض البلدان في العالم مع استمرار خضوعها لسيطرة مركزية موحدة، وهذا الذى يميز القوميات الإقليمية من الوجهة الاقتصادية هو تعدد الوحدات الإنتاجية أو التابعة وتخضع كلها لسيطرة شركة واحدة وهى الشركة الأم[٢].

بدأ هذا الاتجاه نحو العالمية على يد الشركات الأمريكية الكبرى التي برزت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بشكل خاص في الخمسينات، واعتمدت على زيادة استثماراتها المباشرة خارج الولايات المتحدة الأمريكية[٣]، وسرعان ما حذت الشركات الأوروبية حذو الشركات الأمريكية بعد أن استرد اقتصاد دول اوروبا الغربية أنفاسه بعد الحرب، وأعادت بناء قوتها الاقتصادية، وبدأت تنتقل من الإقليمية إلى العالمية، بإنشاء شركات صناعية تابعة لها في أمريكا، ولا ينبغي أن نغفل في هذا المقام التجربة اليابانية باعتبارها تجربة رائدة بالنسبة للعديد من البلدان، فعلى الرغم من

---

(١) د. سماح محمد أحمد أحمد عياد: فرص التعليم واكتساب المعرفة الإدارية من الشريك الأجنبي وأثرها على أداء المشروعات الدولية المشتركة في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، سنة ٢٠١١م، صـ٩١.

(٢) – مقال في منتديات ستار تايمز أرشيف الاقتصاد والاعمال، بعنوان (الشركات متعددة الجنسيات) بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٢.

https://www.startimes.com/?t=21057973. 1/1/2020.

(3) – Harvey A Poniachek: International Corporate Finance, Markets Transactions and Financial Management, Routledge Library Editions, International Business, 2013. P.99.

تأخرها في المنافسة الدولية نظراً لأسباب اقتصادية وسياسية، إلا أنها استطاعت وبمرور الزمن أن تتفوق على غيرها من البلدان وتغزو بمنتجاتها أسواق العالم دون استثناء، لما تتسم بها صناعاتها من دقة وبراعة وتكنولوجيا متطورة[١].

من المعروف أن الشركات دولية النشاط هي في الأصل شركات محلية نشأت في ظل نظام قانوني لبلد معين، ثم امتد نشاطها إلى خارج إقليم بلدها الأم لتستثمر جزءاً من أصولها في بلدان أخرى، والسؤال المطروح هنا: أين موقع البلدان النامية بالنسبة للشركات دولية النشاط؟ في الواقع، البلدان النامية كانت ولاتزال تمثل الارض الخصبة والأكثر ملاءمة لتأسيس الشركات الوليدة بها، نظراً لتوفر العديد من المقومات بالنسبة لها، والتي تتمثل في وفرة المواد الخام الأولية والثروات الطبيعية، بالإضافة إلى الأيدي العاملة الرخيصة، إلا أن ذلك الوضع قد بدأ تدريجياً في التغيير، وأصبحت هذه البلدان مركزاً للشركة الأم كالبرازيل، وشيلي، وهونغ كونغ[٢]، والهند، وإيران، والكويت، والميكسيك، والفلبين، وسنغافورة، وتايوان، وغالبية دول جنوب شرق اسيا وكوريا والتي تسمى بالنمور الأسيوية، وبذلك أصبحت البلدان النامية تشارك اليوم في عملية تداول الإنتاج الاقتصادي، فلم تعد كما كانت في الماضي بلدان مضيفة فقط للشركات دولية النشاط. بل أصبحت مركزاً لإقامة وإدارة هذه الشركات، ولكن. أين موقع مصر من كل هذا؟ لذلك يمكن القول أن أي تفسير لوجود الشركات دولية النشاط هو في حقيقة الأمر محاولة للإجابة على مجموعة من الأسئلة أهمها:

-تحت أي ظرف تبدأ الشركة في التفكير في الاستثمار في الخارج.

---

(4) – Sarah Kniel: Evaluating Intercultural Learning, Developing Key Skills Through the International Dukenet Markstrat Programme, Kassel University, Press Gumby, 2009. P.22.

https://books.google.lu/books?id=g3nKO0aSyOsC&printsec=frontcover&hl=de&source=gbs

(٢) – مقال من إصدارات صندوق النقد الدولي، ترجمة الاستاذة. أمينة عبدالعزيز: وكيل أول وزارة التعاون الدولي سابقاً، والاستاذ أحمد هاشم خاطر: مدير عام الترجمة والنشر بمعهد التخطيط القومي، بعنوان العولمة والفرص المتاحة للدول النامية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الخامس، العدد الثاني، ديسمبر ١٩٩٧م، صـ١٦٩.

-لماذا تمتلك الشركة دولية النشاط تسهيلات إنتاجية في البلدان المضيفة؟

-لماذا تفضل الشركة دولية النشاط توطين شركاتها الوليدة في بلد دون آخر؟

-لماذا تختلف نسبة الشركات دولية النشاط إلى الوطنية من بلد إلى آخر ومن قطاع إلى آخر؟

-ما هي النشأة التاريخية للشركات دولية النشاط؟ وما هي خصائصها؟ وما هو التنظيم القانوني لتكوينها؟ سوف يتناول البحث الإجابة على هذه الاسئلة في جوانبه المختلفة.

اختلاف المسميات لموضوع البحث[١]: يستحوذ موضوع استثمارات الشركات دولية النشاط علي اهتمام كبير من قبل صانعي القرار في كافة بلدان العالم تقريبًا لما لها من تأثيرات إيجابية على الاقتصاد العالمي[٢]، لذلك هناك مسميات عديدة للشركات موضوع البحث، وتدل كثرتها على أن ماهيتها القانونية لا تزال غير واضحة[٣]، فتسمى أحيانا: الشركات دولية النشاط، وأحيانا: الشركات متعددة الجنسيات، وأحيانا: المشروع ذو القوميات المتعددة، وأحيانا: المشروعات ذات الصفة القانونية الدولية، وأحيانا الشركات متخطية القوميات، وأحيانا الشركات متخطية الاوطان[٤]، وتعتبر التسمية الأكثر استعمالا في المجال الاستثماري هي: الشركات

---

(١) د. أحمد مصطفى معبد: معوقات الاستثمار في مصر، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية الحقوق جامعة بنها في أبريل ٢٠٠٦م بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للاستثمار في مصر، ٢٠٠٦م، صـ٢٨.

(٢) د. خالد عبدالرحمن البسام: تحديد العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، تصدرها كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الثاني، إبريل سنة ٢٠٠٩م، صـ٧٠.

(٣) د. صلاح السعيد إبراهيم شهاب: معايير المحاسبة الدولية ومدى اتباع الشركات متعددة الجنسيات لها، بالتطبيق على الوحدات الأجنبية العاملة في مصر، دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة طنطا، سنة١٩٩٩م، صـ٥٩.

(٤) – مقال في الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، بعنوان الشركات متعددة الجنسيات، بتاريخ ٢٠١٩/٦/٦.

https://www.politics-dz.com/%D8%٢٠٢٠/١/١

متعددة الجنسيات[١]. لاسيما عند الاقتصاديين لأنها السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد بها العدد الأكبر من المراكز الرئيسية لهذه الشركات، ولأنها التسمية التي اختارتها لجنة العشرين التي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة منذ أن وجهت عنايتها إلى هذه الشركات، ولكن بعد ذلك تخلت عن هذا المصطلح واعتنقت مصطلح الشركات عابرة القوميات، باعتبار أنها شركات تعمل عبر الحدود الإقليمية والقومية للبلدان دون أن تكون مملوكة في حقيقة الأمر لعدد من البلدان وتحمل جنسية كل منها على حده[٢].

وهناك رأي جدير بالتأييد: أن وصف الشركات بأنها متعددة الجنسيات أو متعددة القوميات، أمر لا يتفق مع الواقع، فالقول بأنها متعددة الجنسيات يعنى **أولاً:** أن رأس المال الدولي قد أصبح كلاً غير قابل للانقسام. أي لا تناقض بين أجزائه وهذا يخالف الحقيقة، كما يعنى **ثانياً:** أنها شركات بلا بلد رئيسي أي لا توجد خلفها بلدان تحميها في اللحظات الحرجة عندما تتعارض مصالحها مع المصالح الوطنية للبلد الذي تمارس فيه نشاطها. وتكون مضيفة لاستثماراتها، وهذا يخالف الواقع أيضا ويكفى للتدليل على ذلك ما حدث في شيلي عام ١٩٧٣م عندما تم تنحية "السلفادور الليدي" عن الحكم بواسطة شركة التلغراف والتليفون الأمريكية "AT&T" بمساندة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية[٣].

وهكذا يكون من الأوفق تبنى مصطلح "الشركات دولية النشاط" كوصف لهذه الشركات بالرغم من تفضيل البعض لمصطلح الشركات متعددة الجنسيات، إذن هذا الوصف الأخير لا يعنى أن لها أكثر من جنسية بل هي ذات جنسية واحدة، هي جنسية الشركة الأم، فتعدد الجنسية المقصود هنا ليس الجنسية بمفهومها في القانون الدولي الخاص، بل يقصد بها التشريع القانوني الواجب التطبيق سواء على الشركة

---

(١) د. على خلف عبد الرحيم على: نشأة وتطوير القاعدة الدولية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، سنة ٢٠١٠م، صـ١٤٧.

(٢) د. سوزي عدلي ناشد: ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وأثارها على اقتصاديات الدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، سنة ١٩٩٨ م، صـ ٣٦.

(٣) د. أحمد يوسف عبده الشحات: ممارسات الشركات دولية النشاط في مجال التكنولوجيا وتطور الاقتصاديات المتخلفة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، سنة ١٩٩٠ م، صـ٢١.

الأم. أو على الشركة الوليدة أو المضيفة، فكل شركة تابعة تخضع للتشريع القانوني لإقليم البلد الكائنة به[1]، وذلك وفقاً لمبدأ السيادة الضريبية وهذا ما يتفق مع موضوع البحث. لذلك سوف يتناول هذا البحث ماهية الشركات دولية النشاط، وذلك من خلال التعرف على النشأة التاريخية للشركات دولية النشاط، وعرض التعريف الاقتصادي والقانوني لها، والوقوف على أهم الملامح العامة والخصائص التي تميز نشاط هذه الشركات، وكيفية تكوين هذه الشركات أيضا. وبناء على ما سبق. تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول، وهي كالاتي:

الفصل الأول: التطور التاريخي للشركات دولية النشاط.

الفصل الثاني: خصائص الشركات دولية النشاط.

الفصل الثالث: التنظيم القانوني للشركات دولية النشاط.

([1]) د. شريف محمد غنام: الإفلاس الدولي لمجموعة الشركات متعددة الجنسيات (مسئولية الشركة الأم الأجنبية عن ديون شركاتها الوليدة)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، سنة ٢٠١٠م، صـ١٢.

الفصل الأول

التطور التاريخي للشركات دولية النشاط

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالشركات دولية النشاط، لما لها من تأثيرات ليس على المستوى المحلي فقط. بل تعداه للمستوى العالمي. مما أكد ضرورة إعطاء نظرة شاملة عن هذه الشركات من حيث نشأتها التاريخية وتعريفها [١]، لمعرفة أسباب الخلاف الحادث في الكتابات الاقتصادية والفقهية المتعلقة بهذه الشركات، من ناحية النشأة التاريخية للشركات دولية النشاط، ومن ناحية أخرى لا يكاد يستقر الأمر عند تعريف يحظى بقبول عام حتى الآن، فقد تعددت التعريفات بعدد الذين أسهموا في الكتابة عن هذه الشركات، لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تعريف الشركات دولية النشاط.

المبحث الثاني: نشأة الشركات دولية النشاط.

---

(١) د. مغيلي مليكة: الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها علي سيادة الدول، جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق، إدارة أعمال، سنة ٢٠١٤م، صـ١٤.

https://www.academia.edu/32351730/%D8%A7%D9%81/1/2020.

المبحث الأول
تعريف الشركات دولية النشاط

إن وضع تعريف جامع ومانع للشركات دولية النشاط أمر في غاية الصعوبة[١]، ذلك لأن هذه الشركات تمارس أنشطتها على المستوى الدولي. وهذا يعنى أنه ليس بمقدور التشريعات الداخلية أن تضع لها تعريفاً قانونياً محدداً، غير أن الفقه تصدى لهذا النقص، فقام الفقهاء بوضع تعريفات عديدة لها. فمنهم من ركز على الجانب الاقتصادي، ومنهم من ركز على الجانب القانوني، ويرجع السبب في ذلك إلى اختلاف الأهمية النسبية للخصائص[٢] التي يعتمد عليها كل تعريف في معالجته لهذه الظاهرة من بين الخصائص المتعددة، لذلك يمكن تقسيم هذا المبحث إلي مطلبين كالاتي:

المطلب الأول: التعريف الاقتصادي للشركات دولية النشاط.

المطلب الثاني: التعريف القانوني للشركات دولية النشاط.

المطلب الأول
التعريف الاقتصادي للشركات دولية النشاط

تركز هذه التعريفات على عدة معايير مختلفة. وهي مدى الانتشار الجغرافي للشركة، ورقم المبيعات الخارجية، والمحتوى الأجنبي من أصولها المتداولة في

---

(١) د. غسان على على: الاستثمارات الأجنبية ودور التحكيم في تسوية المنازعات التي قد تثور بصددها، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، سنة٢٠٠٤م، صـ٤٢.

(3)- Richard John Schmidt: The Divestiture Option, A Guide For Financial and Corporate Executives Planning, Greenwood Publishing Group, Contributions to The Study Of World, 2000. P.88.

https://books.google.com.sb/books?id=sPkl30CWLNQ

الخارج، ونوع النشاط الذي تمارسه الشركة، معيار مركز الإدارة والتنظيم، والآن سوف يتناول البحث هذه المعايير[١]:

أولاً: معيار مدى الانتشار الجغرافي للشركة: يركز هذا المعيار على درجة انتشار نشاط الشركة في البلدان الأخرى، حيث يرون أن الشركة لكي تصبح دولية لابد وأن تدير وتملك أعمالا في بلدين أو أكثر، بل أن البعض قد تشدد أكثر من ذلك وطلب أن تمارس الشركة نشاطها في أكثر من خمسة أو ستة من البلدان على الأقل[٢].

ثانياً: معيار رقم المبيعات الخارجية: يرى أصحاب هذ المعيار أن الشركة لا تعتبر دولية النشاط ما لم تبلغ مبيعاتها في الخارج نسبة معينة من مبيعاتها السنوية[٣]، فمنهم من حدد هذه النسبة بـ ٢٠% على الأقل، ويذهب البعض الى تحديد مبلغ معين لرقم المبيعات وهو (مائة مليون دولار أمريكي) كمبلغ صافي في السنة حتى تعتبر الشركة دولية النشاط[٤]، ويستند هذا المعيار الى قوة تلك الشركات وفاعليتها على الساحة الدولية.

ثالثاً: معيار نسبة الأصول المتداولة في الخارج[٥]: يركز هذا المعيار على نسبة ملكية الشركة من الأصول المتداولة في الخارج، ويرى أنصار هذا المعيار أن الشركة لا تعتبر من قبيل الشركات دولية النشاط إلا إذا كانت ٢٠% من

---

(١) د. أميرة محمد جلال ندا: ممارسات الشركات دولية النشاط وتأثيرها على القدرات التكنولوجيا والمعلوماتية في اطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، سنة ٢٠١٥م، صـ٦.

(1)- Piggott Judith: International Business Economics, European Perspective, Palgrave Macmillan, London, 2006. P.57.

https://books.google.com.jm/books?id=wXNsnQAACAAJ&printsec=

(٣) د. اعتصام الشكرجي، د. ابراهيم محسن عجيل: الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدول، مركز الكتاب الاكاديمي عمان، سنة ٢٠١٥م، صـ١١.

https://books.google.com.eg/books?id=

(3)- Petar Hertner and Jones Geoffrey: International Taxation, theory and history, Alder Shot, Gower New York, 1986. P.136.

(4)-The previous reference. P.140.

أصولها في الخارج وراء البحار أي لابد من وجود فروع أو شركات تابعة لها خارج حدود بلد الشركة الأم، في حين حدد البعض هذه النسبة بما يعادل ٢٥% من جملة الأصول.

رابعاً: معيار نوع النشاط: يقوم هذا المعيار على طبيعة النشاط الذي تمارسه الشركات دولية النشاط، فلا تكتسب الشركات هذا الوصف الا أذا كانت تقوم بنشاط إنتاجي[١]، وبالتالي تنكر صفة الدولية على الشركات التي تقوم بممارسة أنشطة في مجال الخدمات[٢].

خامساً: معيار مركز الإدارة والتنظيم: يقوم هذا المعيار على مرجعية القرارات التي تتخذ على صعيد الشركة ككل، فمركز القرارات في الشركة الأم وتبعية الشركات التابعة والفرعية لها، فلكي تعتبر الشركة دولية النشاط يجب أن تتمركز الإدارة والتنظيم في الشركة الأم المركز الرئيسي للشركة دولية النشاط[٣].

– أما عن تقدير المعايير السابقة للتعريف الاقتصادي للشركات دولية النشاط: فإنه إذا كان يحسب للفقه الاقتصادي، إبرازه لسمة هامة من السمات الجوهرية للشركات دولية النشاط، ونعنى بها الامتداد الدولي لنشاط هذه الشركات. الا أن التعريفات الاقتصادية لم تنج من سهام النقد، ويتضح ذلك في الأمثلة الآتية:

---

(5) – Ramon Mullerat: International Corporate Social Responsibility, The Role OF Corporations in The Economic Order of the 21 st Century, Kluwer Law International, 2010.p.111.

https://www.amazon.co.uk/International-Corporate-Social-Responsibility-Mullerat/dp/9041125906

(٢) د. محمد عبده سعيد إسماعيل: الشركات المتعددة الجنسية ومستقبلها في الدول النامية، مع الاشارة الى مصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، سنة١٩٧٨م، صـ ٢١.

(٣) د. محمد أحمد سليمان عيسي: النظام القانوني للشركات متعددة الجنسية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلة نصف سنوية تصدرها كلية الحقوق– جامعة المنوفية، السنة(٢١)، العدد (٢٥)، الجزء الأول، مايو ٢٠١٢م، صـ٣٧٦.

- **البنك الصناعي والتجاري الصيني:** هو أكبر بنك أو شركة في العالم عام 2015 حسب مجلة فوربس[١] تأسس عام ١٩٨٤م، يقع مقره ببكين، تقدر مبيعاته بـ ٦٦,٨ مليار دولار لمنتصف عام ٢٠١٥م، وبنهاية ٢٠١٤م غطت شبكته الخارجية ٤١ بلداً ومنطقة في أنحاء العالم، ولديه ٣٣٨ شركة تابعة. والأصول٣,٣٢٢ تريليون دولار، ويعتبر البنك الصناعي والتجاري الصيني المحدود هو أكبر بنك تجارى في الصين، ويتفوق على نظرائه في مؤشرات متعددة تشمل الودائع والقروض وإجمالي الأصول ورأس المال الأساسي والدخل العام وقيمة العلامة التجارية، وفى السنوات الأخيرة تفوق البنك الصناعي والتجاري الصيني المحدود بصورة استباقية على طلب العملاء للخدمات المالية المتنوعة وحسّن نظامه الخارجي باتباع طريقة الصين للتجارة الخارجية والاستثمار بدقة، وحسّن بشكل ملحوظ قدرته على الخدمة العالمية. غير أن الارقام التي وضعها الفقه الاقتصادي تعد متواضعة أذا ما قورنت بحجم مبيعات الشركات التالية:

- حيث بلغ حجم مبيعات شركة "اكسون موبيل" الأمريكية Exxon Mobil ٢٩١ ملياراً دولاراً أمريكياً لعام ٢٠٠٦م، وكان حجم المبيعات الخارجية منها ٢٥٢ مليار دولار، وشركة "جنرال موتورز" الأمريكية بلغ حجم مبيعاتها عام ٢٠٠٦م نحو ١٩٣ ملياراً دولاراً، وكان حجم مبيعاتها الخارجي ٥٩ ملياراً دولاراً أمريكياً[٢].

- حيث بلغ قيمة الربح الذي حققته شركة "اكسون موبيل" الأمريكية Exxon Mobilفي عام ٢٠١٢م الى٤٤ مليار و٨٨٠ مليون دولار أمريكي، واحتلت هذه الشركة المرتبة الأولى على مستوى العالم بربح في هذا العام[٣].

---

(١) - https://ar.wikipedia.org/wiki/ البنك الصناعي والتجاري الصيني.

http://www.alborsanews.com/2015/05/07/ فوربس" تنشر أكبر الشركات في العالم لعام ٢٠١٥.

(1)- UNCTAD: World Investment Report, International Corporation and the Internationalization of P&D, New York and Geneva. 2005. P.54. 29/12/2016 http://unctad.org/en/Docs/wir2005_en.pdf.

(2) -Kate Gillespie, David Hennessey: Global Marketing, CEng age Learning 2014, P. 159.

– حيث بلغ ربح شركة "أبل" Apple في عام ٢٠١٢م وصل إلى ٤١ مليار و٣٣ مليون دولاراً أمريكياً[١].

– Gazprom "غار بروم" شركة روسية حققت ربحاُ وصل إلى ٣٨ مليار و٨٦ مليون دولار أمريكي– فولكس فاجن بلغت أرباح الشركة الألمانية لتصنيع السيارات ٢٧ مليار و٩٠٩ مليون دولار أمريكي[٢].

– بنك الصين الصناعي والتجاري احتل مرتبة جيدة بين الشركات عندما حقق ربحاً في عام ٢٠١٢م وصل إلى ٣٧ مليار و٨٠٦ دولاراً أمريكياً– شيفرون بلغت أرباح الشركة الأمريكية للنفط ٢٦ مليار و١٧٩ مليون دولاراً أمريكياً[٣].

– بنك التعمير الصيني حاز على ربح وصل إلى ٣٠مليار و٦١٨ مليون دولاراً أمريكياً– رويال دتش شل الشركة الهولندية المتخصصة بمجال النفط حققت أرباحاً بلغت ٢٦ مليار و٥٩٢ مليون دولاراً أمريكياً[٤].

– بنك الزراعة الصيني حقق أرباحاً بلغت ٢٢ مليار ٩٩٦ مليون دولار أمريكي[٥].

---

(1) –Jens Gammelgaard and Christophe Dorrenbacher: The Global Brewery Industry Markets, Strategies and Rivalries, New Horizons in International Business, Edward Elgar Publishing, P. 198.

(2) –Journal Of International Commerce & Economics Volume III, United States International Trade Commission, DIANEP ublishing.2012,P.13.30/12/2016 https://www.usitc.gov/journals/Volno1.PD.

(3) – Tze – Chung Li: Social Science Reference Sources, A Practical Guide ABC, Clioe book, Green Wood Publishing Group, 2012.P.114.. https://books.google.je/books?id=knDGUxehJWYC&printsec=copyright#v=onepage&q&f=false

(4) – H. David Hennessey, Jaen – Pierre Jeannet: Global Account Management, Creating Value, John Wiley & Sons, 2003, P, 88. https://www.wiley.com/enus/Global+Account+Management%3A+Creating+Value–p–978047084892

(5) – Jens Gammelgaard and Christophe Dorrenbacher: The Global Brewery Industry Markets, P.200.

– البنك الصيني حقق أرباحاً بلغت ٢٢ مليار ٩٩ مليون دولار أمريكي[١].

وبملاحظة الأمثلة المعروضة. نجد أن الأرقام التي وضعها الفقه الاقتصادي تعتبر متواضعة جداً الآن بالنسبة لهذه الشركات. بل إن أرقام مبيعات هذه الشركات الآن يفوق الدخل القومي الإجمالي لعدد كبير من البلدان النامية مجتمعة، وتجدر الإشارة إلى انطلاق التعريفات الاقتصادية من معايير أو حدود كمية، سواء كان هذا الحد هو رقم الأعمال أو رقم المبيعات أو البلدان المضيفة أو نوع النشاط، فكلها معايير وحدود تكشف عن بعض سمات هذه الشركات إلا أنها لم تنفذ الى جوهرها.[٢] ومن ثم لا تصلح لأن تكون ضابطاً يرضى عنها التفكير القانوني. أما عن السمات الجوهرية التي غفل عنها الفقه الاقتصادي. وتتمثل في الامتداد الدولي لنشاط هذه الشركات والسيطرة والاستراتيجية الفعلية الموحدة من المركز الأصلي على وحداتها الموجودة في الخارج، وعنصر التبعية لبلد بعينه، حيث إن أي تعريف للشركة دولية النشاط ينبغي أن يتضمن هذه العناصر[٣]، وهذا ما يحاول البحث الوصول اليه في التعريف القانوني. (المطلب القادم).

---

(1) – Kate Gillespie, David Hennessey: Global Marketing, Ceng age Learning 2014, P. 111.

(٢) د. محسن شفيق: المشروع ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية،، دار النهضة، القاهرة، ٢٠٠٦م، صـ٢٠.

(٣) د. مختار عبد الحكيم طلبة: المعاملة الضريبية للشركات دولية النشاط في القانون المصري والقانون المقارن، دراسة تحليلية وانتقادية للنصوص المعنية في القوانين الضريبية والاتفاقيات الضريبية النموذجية والثنائية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، سنة ١٩٩٨م، صـ٢٢.

المطلب الثاني

التعريف القانوني للشركات دولية النشاط

محاولات الفقه القانوني دراسة تلك الظاهرة جاءت متأخرة نوعا ما، حيث أنها جاءت تالية لمحاولات الفقه الاقتصادي. إلا أنها لم تكن أفضل منها، وذلك لصعوبة وضع تعريف قانوني جامع لهذه الشركات[١]، وربما يرجع السبب في ذلك إلي الخلاف بين الفقهاء. حول النظرة إلى الشركات دولية النشاط كشركات ضخمة يمتد نشاطها عبر العالم من خلال شركات أخرى تابعة لها، وبين النظر إليها كمجموعة شركات، وايضا لم يجهد المشرع نفسه[٢] وهو يصوغ أحكام وقواعد الضريبة على الاشخاص الاعتبارية لوضع تعريف دقيق للشركات دولية النشاط، لذلك سيتناول البحث بعض التعريفات القانونية التي ذكرها فقهاء القانون.

أولاً: بعض تعريفات الفقه القانوني: ذهب جانب من الفقه إلى تعريف الشركات دولية النشاط بأنها "مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة، التي تزاول كل منها نشاطاً إنتاجياً في بلدان مختلفة، تتمتع كلا منها بجنسية مختلفة والتي تخضع لسيطرة شركة واحدة وهى الشركة الأم، والتي تقوم بإدارة هذه الشركات الوليدة كلها في إطار استراتيجية عالمية موحدة"[٣]. ويذهب جانب ثان من الفقه إلى تعريف الشركات دولية النشاط بأنها "احتكارات رأسمالية دولية تتبع بلدان قومية وتنتج العديد من السلع والخدمات في أقاليم بلدان عديدة ذات بيئات اقتصادية وتنظيمية متباينة، عن طريق فروع تملكها مباشرة أو شركات منتسبة يملكها رأس المال المحلى أو مشروعات مشتركة تخضع بصفة عامة

---

(١) د. أحمد السيد عبدالعزيز عبدالعال: النظام القانوني لتسوية منازعات عقود الاستثمار في نطاق القانون الدولي العام، دراسة تطبيقية على المنظمات الدولية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، سنة ٢٠٠٩م، صـ٣٣.

(٢) د. إبراهيم عبدالعزيز إسماعيل النجار: معوقات تطبيق الضريبة العامة على المبيعات وإمكانية التحويل إلى الضريبة على القيمة المضافة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، سنة ٢٠٠٣ م، صـ٤٠.

(٣) د. حسام عيسى: الشركات متعددة القوميات، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، سنة ١٩٩٠م، صـ ٢٠.

وتكنولوجياً بصفة خاصة للسيطرة المركزية للمكتب الرئيسي للشركة الأم، والذى يخطط للكيان التنظيمي للشركة، ويديرها على الصعيد الدولي عن طريق استراتيجيات طويلة المدى"[١].

ويذهب جانب ثالث من الفقه إلى تعريف الشركات دولية النشاط بأنها "تجمع اقتصادي بين عدة شركات تتمتع بجنسيات بلدان مختلفة وترتبط فيما بينها عن طريق المساهمة في رأس المال بقصد تحقيق هدف معين، ويتحقق وحدة الهدف بوحدة السيطرة على إدارة الشركات أعضاء المجموعة بحيث تكون كيان اقتصادي واحد"[٢]. وذهب جانب رابع من الفقه إلى تعريف الشركات دولية النشاط بأنها "مشروع يتركب من مجموعة وحدات فرعية، ترتبط بالمركز الرئيسي بعلاقات قانونية، وتخضع لاستراتيجية عامة وتتولى الاستثمار من مناطق جغرافية متعددة"[٣]. في حين يذهب جانب خامس من الفقه إلى تعريف الشركة دولية النشاط بأنها "كل مشروع أيا كانت طبيعته، يوحد مركز إدارته الفعلي في بلد محدد، ويزاول نشاطه الاقتصادي بشكل منتظم في بلد واحد أو اكثر، وبخلاف بلد مركز الإدارة الفعلي أو الشركة الأم، وذلك من خلال إما وحدة أو تنظيم، مجرد أو متمتع بالشخصية القانونية في بلد الضيافة أو من خلال الشكلين معاً، ويعمل الجميع في إطار استراتيجية موحدة، يضعها مركز الإدارة الفعلي"[٤]. ويعرف جانب سادس من الفقه. الشركات دولية النشاط بأنها "مشاريع قليلة العدد عملاقة في حجمها، وهى ذات عمليات تصنيع مباشرة في بلدان مختلفة وذات هيكل عالمي في تعدد وتشعب إنتاجها ومناطقها الإدارية، وتغطى فعاليتها الإنتاجية بسلع مختلفة ومناطق جغرافية متباينة"[٥].

---

(١) د. أحمد يوسف عبده الشحات: ممارسات الشركات دولية النشاط في مجال التكنولوجيا، مرجع سابق، صـ٥٩.

(٢) د. محمود سمير الشرقاوي: المشروع متعدد القوميات والشركة القابضة كوسيلة لقيامه، مجلة القانون والاقتصاد بكلية الحقوق، جامعة القاهرة، العدد الثالث والرابع سنة ١٩٧٥ م، صـ ٥٩.

(٣) د. محسن شفيق: المشروع ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية، مرجع سابق، صـ٢٥.

(٤) د. مختار عبد الحكيم طلبه: المعاملة الضريبية للشركات دولية النشاط في القانون المصري، مرجع سابق، صـ٢٧.

(٥) – مايكل تانزر وأخرون: من الاقتصاد القومي الى الاقتصاد الكوني، دور الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، سنة ١٩٨١ م، صـ ١٢٣.

وهناك جانب سابع من الفقه يعرفها بأنها "إنشاء مشروعات جديدة في البلد المضيف، أو الإضافة إلي رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو مشاركة المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في البلد المضيف، وذلك بنسبة لا تقل عن ١٠% من رأسمال الشركة، ويكون للمستثمرين الأجانب الحق في الإدارة أو المشاركة في الإدارة، كما يمد المستثمرون الأجانب هذه المشرعات برأس المال وبالخدمات الإدارية والتنظيمية والتسويقية والمعرفة الفنية"(١). كما عرفها جانب ثامن من الفقه. بأنها "شركة ذات إمكانيات مالية وإدارية كبيرة تحاول مد نشاطها إلي خارج إقليم البلد الذى توجد فيه الشركة الأم، فتقوم بإنشاء شركات تابعة أو وليدة، في بلد أخر، ويكون لهذه الأخيرة استقلالها القانوني عن الشركة الأم المنشئة لها، حيث تخضع الشركة الوليدة للنظام القانوني السائد في البلد المضيف، وتكتسب جنسيتها، لكن يبقي ولاؤها الاقتصادي للشركة الأم، التي تباشر عليها الرقابة والسيطرة والتوجيه، وهذه وتلك معا كيان اقتصادي واحد، يسمى شركة دولية النشاط، وإن لم تتحقق له وحدة الكيان القانوني"(٢).

وأخيراً عرفها جانب آخر من الفقه بأنها "تلك المشروعات التي تمتلك التحكم والإدارة بجميع أنشطتها في أكثر من بلد واحد، ولذلك فهي تعمل على المشاركة في الإنتاج أو أنشطة الخدمات عبر الحدود القومية وتمول بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر"(٣). وقد عرفها أيضا مشروع مدونة الأمم المتحدة بشأن قواعد سلوك الشركات دولية النشاط بأنها "مؤسسات تضم كيانات توجد في بلدين أو أكثر بغض النظر عن الشكل القانوني وميادين النشاط التي تمارس هذه الكيانات التي تعمل طبقا للنظام، في اتخاذ القرارات، ويتيح وضع سياسات محتمله واستراتيجية مشتركة عن

---

(١) د. سماح محمد أحمد أحمد عياد: فرص التعليم واكتساب المعرفة الإدارية من الشريك الأجنبي، مرجع سابق، صـ٩٤.

(٢) د. صفوت أحمد عبدالحفيظ أحمد: دور الاستثمار الأجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، سنة ١٩٩٩م، صـ٣٨.

(3) – Brewer L. Thomas and Young Stephen: The Multilateral Investment System and Multinational Enterprises, Oxford, 1998. P.11.

https://oxford.universitypressscholarship.com/view/10.1093/

طريق واحد أو أكثر من مراكز اتخاذ القرارات وهو النظام الذى ترتبط فيه الكيانات بعضها ببعض، بالملكية أو بغيرها. بصورة تجعل في إمكان واحد منها أو أكثر أن يمارس نفوذاً كبيراً على أنشطة الكيانات الأخرى، وأن يشارك غيرة بصفة خاصة المعرفة والموارد والمسؤوليات"[١]. ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد (UNCTAD) بأنها "كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، وله في بلدين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة، وتخطط لكل قراراتها تخطيطاً شاملاُ"، من المهم بمكان الإشارة إلى أنه يقوم مؤتمر الأونكتاد حالياً بدور المنسق لجميع المسائل المتعلقة بالشركات دولية النشاط والاستثمار الأجنبي[٢]. ويضاف إلى ما سبق وجود العديد من المحاولات التشريعية والقضائية في عدة بلدان لوضع تعريف لهذه الشركات ومنها المشرع البلجيكي على سبيل المثال، عرف الشركات دولية النشاط بموجب القرار الملكي رقم ٨٧ لعام ١٩٨٢م بأنها مشروع أو شركة تتسم بالآتي[٣]:

- تحقق رقم أعمال سنوي لا يقل عن ١٠ مليار فرنك بلجيكي٠
- لا تقل استثماراتها في الخارج عن٥٠٠ مليون فرنك بلجيكي٠

---

(١) – راجع: الأونكتاد (الناطق والتعريف) سلسلة دراسات الأونكتاد بشأن قضايا اتفاقيات الاستثمار الدولي، نيويورك وجنيف النسخة العربي ص٦٥

http://unctad.org/ar/docs/iteiit200411_ar.pdf. 1/1/2017.

(٢) د. فريد النجار: إدارة الأعمال الدولية والعالمية (استراتيجيات الشركات عابرة القارات الدولية ومتعددة الجنسية والعالمية)، الدار الجامعي، الاسكندرية، سنة ٢٠٠٧م، صـ٢٤. – لقد كانت أولى الجهات التي عملت بتنسيق عمل الشركات دولية النشاط داخل الأمم المتحدة هي مركز الأمم المتحدة لشئون الشركات دولية النشاط وذلك منذ عام ١٩٧٥م، وحتى ١٩٩٢م ثم انتقلت المهمة إلى شعبة الشركات عابرة القوميات والإدارة التابعة لإدارة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمدة عامين من سنة ١٩٩٢ إلى سنة ١٩٩٣ وفى عام ١٩٩٣ انتقلت المهمة إلى الأونكتاد حتى الآن، وهو يهدف إلي تطوير النمو الاقتصادي والتنمية للبلدان الأعضاء من خلال التجارة والأساليب الأخرى المكملة، وهي تسهم بتوفير المواد والمستلزمات التي تحقق النمو المستقر الذاتي لكل بلد، وهي تعمل على تنمية نظم الجمارك وتشجيع الصادرات الصناعية من البلدان النامية، وهي في سبيل ذلك تحاول ضمان استقرار الأسعار، وتعتبر الأونكتاد إحدى الوكالات الهامة في الأمم المتحدة.

(٣) – مشار إليه لدى د. مختار عبد الحكيم طلبه: المعاملة الضريبية للشركات دولية النشاط، مرجع سابق، صـ ٢٥، صـ ٢٦.

- ولها في الخارج شركات وليدة في أربع بلدان على الأقل خلاف بلد المركز الرئيسي أو الشركة الأم.

ثانياً: تقدير التعريفات القانونية للشركات دولية النشاط: يُحسب للتعريفات القانونية السابقة أنها ابتعدت عن تعريف الشركات دولية النشاط بالمعايير والحدود الكمية التحكمية، إلى جانب ان غالبيتها استطاعت إلقاء الضوء على جانب كبير من الخصائص والسمات الجوهرية لهذه الشركات سواء من حيث انتشارها الجغرافي أو من حيث الاستراتيجية الموحدة التي تمارسها الشركة الأم[1] أو من حيث الضخامة غير العادية لأنشطتها الاقتصادية. إلا أن بعض هذه التعريفات السابقة لا تخلو من النقد كالآتي:

- نجد تعريف القانون البلجيكي تعريفاً يعتمد على معيار كمي ثلاثي الوجود يتمثل في ضرورة توافر حد أدنى من رقم الأعمال، وتوافر حد أدنى من الاستثمارات الخارجية، وعدد من البلدان التي تزاول الشركة أنشطتها داخل أقاليمها، وهو موضع النقد ذاته الموجه سابقا للتعريف الاقتصادي، ويؤخذ أيضا على التعريف المقدم من مدونة الأمم المتحدة عدم الدقة والإحكام في الصياغة مما يصعب فهمه على القارئ رغم أنه قد حاول بيان تكوين هذه الشركات وأسلوب عملها وخضوعها لاستراتيجية موحدة، وبعض التعريفات أيضا وصفت الشركات دولية النشاط بأنها تمارس نوعا من الاحتكارات وهذه صفة أحياناً تكون جوهرية، وأحيانا أخري لا تكون صفة جوهرية من صفات الشركات دولية النشاط وأن كانت موجودة في نشاط بعض الشركات، فليس بالضرورة أن تمارس الشركة احتكاراً على المستوى الدولي، ونجد اختلافاً في التعريفات بين مصطلح مشروع وشركة، فمن الفقهاء من استخدم مصطلح المشروعات دولية النشاط ومنهم من استخدم الشركات دولية النشاط، ويرجع السبب في هذا الخلط بين المصطلحين إلى أن هذه المشروعات عادة تأخذ شكل شركة مساهمة كقالب قانوني لها يصفها البعض بأنها مشروعات ويصفها البعض الآخر بأنها شركات، وتفضل الدراسة استخدام مصطلح

([1]) د. أحمد مصطفى معبد: معوقات الاستثمار، مرجع سابق، صـ٢٨.

الشركة وليس المشروع، على أساس أن الشركة هي الوضع الأمثل والغالب لظاهرة التراكم الرأسمالي لضخامة حجم المشروعات الرأسمالية الصناعية بشكل هائل، بحيث لا يستطع الاقتصاد المحلى لبلد معين قادر على احتواء إنتاجها مما يحتمل انتقالها إلى عالمية النشاط.

ثالثاً: التعريف المقترح للشركات دولية النشاط:

يمكن لنا استخلاص التعريف التالي للشركات دولية النشاط مما سبق عرضه، وهو عبارة عن:(شركة رأسمالية ضخمة تمارس نشاطاً اقتصادياً تخطى الحدود الوطنية من خلال مجموعة شركات مستقلة قانوناً عن بعضها تسمى الشركات الوليدة منتشرة في بلدان متعددة أيا كانت طبيعتها القانونية سواء كانت فروعاً لهذه الشركات أو شركات مختلطة أو شركات منتسبة لها يملكها رأس المال المحلى في البلد المضيف، وتخضع جميعاً تحت سيطرة وهيمنة الشركة الأم وفقا لاستراتيجيتها الشاملة الموحدة).

ومن الواضح أن هذا التعريف يتميز بالوضوح والدقة، لا هو بالواسع ولا هو بالضيق بمعنى انه يبين ماهية الشركات دولية النشاط وبناءها التنظيمي، وتبعية وحداتها الإنتاجية المنتشرة في عدة بلدان مختلفة للسيطرة الاقتصادية لها، مع بيان استقلالها عنها قانوناً، ويتلاشى هذا التعريف الحدود الكمية، فلا عبرة من الوجهة الضريبية لحجم الشركة، فقد تكون شركة صغيرة وكافية أن تثير المشاكل الضريبية التي تثيرها الشركات العملاقة، ويوضح التعريف أهم خصائص وسمات الشركات دولية النشاط مثل عنصر الاستراتيجية والسيطرة من الشركة الأم والامتداد الجغرافي، وأخيرا يعرض غالبية صور النشاط المنظم في الخارج سواء كان يتمتع بالشخصية القانونية أم لا، وهذا يدعونا إلى إلقاء الضوء على نشأة الشركات دولية النشاط في المبحث التالي.

المبحث الثاني
نشأة الشركات دولية النشاط

اختلف الكتاب الاقتصاديون حول مسألة تحديد تاريخ نشأة[١] الشركات دولية النشاط، تبعاً لاختلافهم في تحديد تعريف وخصائص هذه الشركات، وفى هذا الصدد يمكن التمييز بين ثلاثة من الاتجاهات المفسرة لنشأة الشركات دولية النشاط. **(الاتجاه الأول:** أرجع النشأة التاريخية للشركات دولية النشاط إلى العصور الرومانية والآشورية والفينيقية أي ما قبل الميلاد، **الاتجاه الثاني:** ارتباط نشأة الشركات دولية النشاط بالحقبة الاستعمارية، **الاتجاه الثالث:** وصف الشركات دولية النشاط بالشركات الصناعية الحديثة، أي إلى منتصف القرن التاسع عشر. ويتناول البحث الاتجاهات الثلاثة على النحو التالي[٢]:

الاتجاه الأول: نشأة الشركات دولية النشاط في عهد الفينيقيين[٣]: بعض الفقهاء يرجعون أصل الشركات دولية النشاط إلى ما يقرب من ستة آلاف سنة، وتحديداً إلى عهود التجارة الإغريقية والفينيقية وسكان بلاد ما بين النهرين (العراق حالياً) الذين كانوا من أمهر تجار الأرض حينئذ، حيث سعوا إلى إنشاء شركات تجارية الشكل لأجل اختراق الأقاليم الأخرى، وكانوا يمارسون هذه الأنشطة التجارية في بلدان متعددة، وقد اشتملت تجارتهم على الصوف والتوابل والعبيد وغير ذلك، معتمدين في تحقيق الكسب على مغامراتهم التجارية[٤] . ولكن لم يلق هذا الاتجاه قبولا من بعض الفقهاء فبادروا إلى انتقاده، على أساس أن

---

(١) د. فليح حسن حلف: العولمة الاقتصادية، الطبعة الأولي، عالم الكتب الحديث، الأردان، سنة ٢٠١٠م، صـ٦٨.

(٢) د٠ سامي سلامه نعمان: الشركات دولية النشاط وأثرها على المنافسة والعمالة والتصدير في الدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة، كلية الحقوق، جامعة بنى سويف، سنة ٢٠٠٨م، صـ ١٢.

(٣) د. أحمد رجب عبدالخالق قرشم: الشركات دولية النشاط وآثارها في تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر والدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، سنة٢٠١٦م، صـ٣٦.

(٤) د٠ محمد عبده سعيد إسماعيل: الشركات المتعددة الجنسية ومستقبلها في الدول النامية، مرجع سابق، صـ٢.

الأنشطة التجارية للفينيقيين كانت عبارة عن قيامهم بعملية تصدير منتجاتهم من مناطق إقامتهم إلى مناطق أخرى في العالم مستغلين في ذلك الموقع البحري الهام لبلدهم، فهي مجرد عملية تداول البضائع وليس تداولا لأنشطة إنتاجية[١]، فالفينيقيون لم ينشئوا أي شركات تابعة أو وليدة لهم في تلك المناطق، ولم تكن تتضمن معاملاتهم في ذلك الوقت انتقالا لأصول وأموال أجنبية.

الاتجاه الثاني: ارتباط نشأة الشركات دولية النشاط بالحقبة الاستعمارية [٢]: يرى أنصار هذا الاتجاه. أن بداية نشأة الشركات دولية النشاط تتزامن تاريخياً مع ظاهرة الاستعمار وأنها كانت في الأصل تعرف بالشركات المستعمرة، ثم عرفت باسمها الحالي بعد اختفاء الاستعمار وبصورة أكثر إيضاحا، كان البلد المستعمر في عصور الاستعمار يفرض سيطرته ورقابته على البلد المحتل. ليس فقط من الناحية السياسية بل وكذلك من الناحية الاقتصادية والثقافية في كثير من الأحيان[٣]، فكان يحاول بكافة الطرق المشروعة وغير المشروعة. أن يؤكد سيطرته على البلد المستعمر وتبعيته له[٤]، وقد أعطي البلد الأم لنفسه الحق في إنشاء تجارة والقيام بإنتاج احتكاري في مستعمراته فضلا عن تدخله باختيار رجال الحكم في البلد المستعمر ليضمن تنفيذ سياسته بصورة تطمس تماماً أي شخصية مستقلة للبلد المضيف أو المستعمر أو أي محاولة منه للاستقلال عنه. ومن أهم هذه الشركات. شركة

---

(١) د. محمود الطنطاوي الباز: تفسير السلوك الاقتصادي للمشروع دولي النشاط، مصر المعاصرة، السنة ٧٩ العدد ٤١١ ابريل ١٩٨٨م، صـ١١١.

(2) – Koide Ended– Jacob: Environment of International Business, Second Edition, University of Washington, Kent Company Boston, 1985. p. 284–288–290.

(٣) د. السيد عبدالمنعم المراكبي: التجارة الدولية وسيادة الدولة (دراسة لأهم التغيرات التي لحقت سيادة الدولة في ظل تنامي التجارة الدولية)، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة٢٠٠٥م، صـ٢٧٢.

(٤) د. احمد حمدي محمود الشيخ: محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول النامية وبالتطبيق على جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة طنطا، سنة١٩٩٩م، صـ١٩٧.

الهند الشرقية البريطانية والتي أسست في لندن عام ١٦٠٠م، والتي سيطرت على تجارة بريطانيا مع الهند لعقود طويلة[١]، وايضا شركة الهند الشرقية الهولندية التي أسست عام ١٦٠٢م، وكذلك الشركة الفرنسية عام ١٦٠٠م، وغيرهم من الشركات الأخرى التي ظهرت في ذلك الوقت[٢].

ورغم وجاهة ذلك الاتجاه، إلا أنه محل نظر فالشركات دولية النشاط لا يمكن أن تكون امتداداً للشركات الاستعمارية الضخمة التي ظهرت في أواخر القرن السادس عشر لأنه بإجراء مقارنة بينها وبين الشركات موضوع الدراسة. نلاحظ وجود تشابه ظاهري فقط بينهما وهو يظهر في الجوانب الآتية[٣]: **التشابه الأول:** التشابه في القوة الاقتصادية والأثر الفعال لكلا النوعين من الشركات على التجارة الدولية – وإن كانت تبدو في الشركات دولية النشاط الآن بصورة أوضح من ذي قبل– ولكن كل منهما تتمتع بالإنتاج الضخم ورأس المال الهائل، **التشابه الثاني:** كلا النوعين من الشركات يعتبر أداة للرأسمالية السائدة في تحقيق أهدافها مع مراعاة تطور مفهوم الرأسمالية حالياً عن مفهومها القديم، فالشركات الاستعمارية في القرن السابع عشر كانت أداة الرأسمالية الناشئة في تحقيق التراكم الأولى لرأس المال على المستوى الدولي قبل الانتقال إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية، وايضا نجد أن الشركات دولية النشاط اليوم هي أداة الرأسمالية الاحتكارية في تحقيق تراكم رأس المال على المستوى الدولي منذ بداية القرن الماضي، **التشابه الثالث:** من حيث الشكل القانوني نجد في كلتا الحالتين شركات مساهمه، وهو الشكل الغالب لشركات الأموال عموماً، استنادا إلى أن الشركات المساهمة هي الشكل الأمثل للشركات الضخمة، لما تتمتع به من خصائص تسمح بأن تكون شركات ذات نشاط دولي من جهة، وباشتراك مساهمين من جنسيات

---

(١) د. حسين حمدان، د. عدنان سليمان الأحمد: الشركات الكونية وتأثيرها على البنية الاجتماعية والاقتصادية، دراسة تحليلية، مجلة دراسات مستقبلية، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، العدد العاشر يوليو سنة ٢٠٠٤م، صـ١١٣.

(٢) د. سوزي عدلي ناشد: ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وأثارها على اقتصاديات الدول، مرجع سابق، صـ ٣٢.

(٣) د. حسام عيسى: الشركات متعددة القوميات، مرجع سابق، صـ ٩ – ١٠.

بلدان مختلفة في تملك رأسمالها من جهة أخري، وهما أهم مظهرين في كل من الشركات الاستعمارية والشركات دولية النشاط. ولكن رغم وجود هذا التشابه بين النوعين من الشركات لا يمكن أن نجعل منهما أمراً واحداً بسبب هذه الفروق الآتية[١]:

الفرق الأول: يوجد اختلاف كبير بين طبيعة النظام الرأسمالي في مرحلته الأولى للتجارة وبين النظام الرأسمالي الاحتكاري في عصر الثورة التكنولوجية المتطورة الآن، فشركات القرن السادس عشر والسابع عشر كانت تلعب دوراً سياسياً من الدرجة الأولى، وكانت تستمد قوتها وسيطرتها الاقتصادية من القوى والسيطرة السياسية للبلدان التابعة لها مثل (انجلترا وفرنسا)[٢]، فقد قامت هذه الشركات باستغلال ثروات المستعمرات والاتجار فيها، إذ أنها ظهرت في إطار النظام الاستعماري التقليدي، فكان تكوين تلك الشركات عن طريق مراسم ملكية مما أضفى عليها الصفة العامة، وكانت تتمتع بمميزات السلطة العامة رغم كونها شركة خاصة، كسلطة فرض الضرائب وسك النقود وتكوين الجيوش المسلحة الخاصة بها، والسفن والموانئ الحصينة، أي أن هذه الشركات كانت تستمد سيطرتها على التجارة الدولية من السيطرة التي كانت تمارسها البلدان الأوروبية الكبرى في اطار النظام الاستعماري التقليدي. بينما نلاحظ أن الشركات دولية النشاط هي شركات خاصة لا تتمتع بمثل هذه الامتيازات ولا تملك مثل هذه القوى العسكرية، بل لا حاجة لها بمثل هذه الامتيازات لتمارس سيطرتها الاقتصادية على الإنتاج العالمي والتجارة الدولية. لأنها تستمد قدرتها من قوتها الاقتصادية الذاتية وتفوقها التكنولوجي والعلمي الهائل حتى وإن كان لها نوع من السيطرة السياسية، فهذا النفوذ السياسي ينبع من قوتها الاقتصادية فقط[٣].

---

(١) د. أحمد رجب عبدالخالق قرشم: الشركات دولية النشاط وآثارها في تطوير الاستثمار، مرجع سابق، صـ٣٩ وما بعدها.

(٢) د. سامي سلامه نعمان: الشركات دولية النشاط وأثرها على المنافسة والعمالة، مرجع سابق، صـ١٥.

(٣) د. جورج الراسي: الاشتراكية والشركات متعددة الجنسيات، إصدار النفط والتنمية ١٩٧٧م، مطبعة الاديب، بغدادية رقم الإيداع ١٣٤٥، سنة ١٩٧٧ م، صـ ٥٨ –٦٥.

الفرق الثاني: الاختلاف في طبيعة النشاط النوعي للشركات، حيث نجد أن الغالبية العظمى من الاستثمارات في الماضي كانت في شكل حافظة أوراق مالية دون أن يصاحبه سيطرة المستعمر الأجنبي على مشروع إنتاجي معين، وكانت الاستثمارات المباشرة التي تتم في ذلك الوقت موجهة إلى إنتاج المواد الأولية، مثل الزراعة، والمناجم، واستخراج البترول، والغزل والنسيج، وكانت توجه إلى البلدان النامية فقط بنسبة كبيرة قبل الحرب العالمية الثانية[١]، بينما استثمارات الشركات دولية النشاط معظمها يتم مباشرة في مشروعات إنتاجية تسيطر عليها وتديرها تلك الشركات، ويتولد عن ذلك حتماً اختلاف في البنيان القانوني والاقتصادي لكل نوع منهما، وأن الشركات الاستعمارية رغم ضخامتها لم تكن تتميز بهيكل مخطط وفكر استراتيجي واسع المدى وإدارة عالمية كالشركات دولية النشاط.

الاتجاه الثالث: نشأة الشركات دولية النشاط في منتصف القرن العشرين: يرى كثير من الكتاب الاقتصاديين أن ظاهرة الشركات دولية النشاط ظاهرة حديثة نسبياً، اي نمت بعد الحرب العالمية الثانية، وبشكل خاص منذ خمسينات القرن الماضي، وكان منشأها في الولايات المتحدة الأمريكية[٢]، حيث عملت على زيادة استثماراتها المباشرة خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بإنشاء وحدات إنتاجية في كندا وأوروبا وأمريكا اللاتينية في إطار استراتيجية إنتاجية عالمية موحدة[٣].

في ضوء ما تقدم يتضح أن الاتجاه الثالث هو أكثر الآراء قرباً إلى الواقع. لأن ظهور الشركات دولية النشاط بالمفهوم والخصائص المتعارف عليها الآن وضخامة الحجم والإنتاج والعمالة وعدد الفروع المنتشرة في بلدان العالم المختلفة، ومن حيث مركزية الإدارة وعالمية الإنتاج والاعتماد المتزايد على البحث والتطور.

([١]) د. حسام عيسى: الشركات متعددة القوميات، مرجع سابق، صـ ١١.

([٢]) د. سامي سلامة نعمان: الشركات دولية النشاط وأثرها على المنافسة والعمالة، مرجع سابق، صـ٢١.

([٣])- مقال في الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية بتاريخ ٢٠١٩/٦/٦م، مرجع سابق.

ومن حيث قدرتها على التأثير في الاقتصاد والتجارة العالمية وغيرها من الخصائص الأخرى، يمكن إرجاعها إلى منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وهو ما يتبناه الاتجاه الثالث[١]، ورغم قوة هذا الاتجاه إلا أن الشركات الاستعمارية [٢] هي التي أوحت بالفكرة، وأنها كانت النواة الأولي لنشأة الشركات دولية النشاط مع الأخذ في الاعتبار الاختلاف الجذري والكلى والشكلي والقانوني بينهما، وهذا يستوجب تناول المراحل التي مرت بها هذه الشركات فيما يلي:

المرحلة الأولى: مرحلة التكوين: تمتد هذه المرحلة إلى المدة من أواخر القرن التاسع عشر وحتى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، وتمثل هذه الفترة فترة تبلور لفكرة الشركات دولية النشاط، ولقد ظهرت هذه الشركات واستقرت في السنوات الأولى من القرن العشرين وبدأت بالنمو بصورة تدريجية، ومع ذلك كانت أهمية هذه الأخيرة في الاقتصاد الدولي محدودة للغاية لأسباب عديدة، لعل في مقدمتها طبيعة الأنشطة التي كانت تعمل بها والتي تتركز بشكل أساسي في استخراج المواد الأولية[٣] كالفحم والبترول و صناعة السيارات و الألومنيوم، ولم تكن هذه النشاطات تتمتع بأهمية في اقتصاديات البلدان الرأسمالية آنذاك حيث كانت القطاعات الاقتصادية الرئيسية في ذلك الوقت هي الفحم و السكك الحديدية والصلب[٤].

---

(١) د. أميرة محمد جلال ندا: ممارسات الشركات دولية النشاط وتأثيرها، مرجع سابق، صـ٤.

(٢) د. رجاء يوسف عز الدين: الشركات العابرة للقوميات ودورها في التنمية الاقتصادية في مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٤ م، صـ١٢.

(٣) د. يحيى عبد الرحمن رضا: الجوانب القانونية لمجموعة الشركات غير الوطنية، دار النهضة، القاهرة، ١٩٩٤م، صـ٢١.

(3)- Hans W. Reiner's, Dieter Thomaschewski, Alexander Gerybadze, Ulrich Hommel: Innovation and International Corporate Growth, Springer Science & Business Media, 2010.p.13.

http://www.beckshop.de/fachbuc01.pdf 30/12/2016

المرحلة الثانية: مرحلة الثبات: تمتد هذه المرحلة لتشمل: الفترة من بداية الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية[١]، فهذه الفترة لم تسمح بنمو الشركات دولية النشاط بسبب عدم استقرار الأوضاع النقدية والاقتصادية في العالم، وعلى الرغم من ظهور عدد كبير من الشركات الكبرى في الحياة الاقتصادية الدولية مثل شركة فيلبس الهولندية، إلا أن هذا النمو والتطور كان محدود النطاق بحيث بقيت هذه الشركات ظاهرة ثانوية في الاقتصاد العالمي[٢].

المرحلة الثالثة: مرحلة الازدهار: تمتد هذه المرحلة من نهاية الحرب العالمية الثانية الى يومنا هذا[٣]، وتمثل بحق فترة ازدهار وانتعاش وتطور كبير في حياة الشركات دولية النشاط، وتميزت هذه الفترة خاصة منذ الخمسينات بتوسع هائل في الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تلعب فيه هذه الشركات الدور الرئيسي في الاستثمار، وازدادت ذروة هذا الاستثمار في السبعينات[٤]، وساعد على ظهور هذه الشركات في أيامنا هذه ملاءمة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذا الأمر[٥]:

- **فمن الناحية الاقتصادية:** ترتب على التقدم التكنولوجي السريع تكوين تجمعات اقتصادية تملك رؤوس أموال ضخمة وتضم خبرات فنية وإدارية متميزة مكنتها من تكثيف إنتاجها فضاقت السوق الداخلية عن استيعابه فاندفعت إلى الاستثمار الخارجي، **ومن الناحية السياسية:** كان للتكتلات الاقتصادية أثراً عميقا في اندماج

---

(١) د. باهي محمد يسن عبدربه: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في مصر- بالإشارة إلي التجربة الماليزية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، سنة٢٠١١م، صـ٨.

(٢) - بحث حول الشركات متعددة الجنسيات ٢٠٢٠/١/٧، بدون اسم للموقع.

https://bil100.skyrock.com/2185680753-posted-on-2008-12-11.html

(٣) د. حسين حمدان، د. عدنان سليمان الأحمد: الشركات الكونية وتأثيرها على البنية الاجتماعية، مرجع سابق، صـ١١٥.

(٤) د. فريد النجار: إدارة الأعمال الدولية والعالمية مرجع سابق، صـ١٤.

(٥) د. محسن شفيق: المشروع ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية، مرجع سابق، صـ ٩.

المنشآت الاقتصادية وتركيز الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة لتوفر الكثير من الحوافز في إطار هذه التكتلات[١] مثل إنشاء السوق المشتركة في أوروبا الغربية والتي تحولت فيما بعد إلي الاتحاد الأوروبي، ومجلس المعونة الاقتصادية في أوروبا الشرقية، وفى المنطقة العربية مجلس الوحدة الاقتصادية الذى جعل أهدافه إنشاء المشروعات المشتركة لاستيعاب وتوظيف رؤوس الأموال العربية، ويضاف إلى ذلك ميلاد عدد كبير من البلدان بعد الحرب العالمية الثانية زاد من الحاجة إلى الاستعانة بالمنشآت العملاقة للنهوض باقتصاديات هذه البلدان، الأمر الذى فتح مجالات واسعة لاستثمارات الشركات دولية النشاط، **وأخيرا من الناحية الاجتماعية:** نشأ عن التقدم العلمي. أنْ زاد استخدام الآلة في حياة الناس الخاصة حتى في كثير من البلدان النامية، كما أن ارتفاع مستوى المعيشة في بعض البلدان دفع الشعوب إلى التعلق بحياة الرفاهية. الأمر الذي فتح أمام المنشآت التجارية لا سيما الأمريكية واليابانية أسواقاً استهلاكية ضخمة تستحوذ على جانب هام من إنتاجها.

وبالتطبيق على الواقع نجد أن الشركات دولية النشاط بدأت بالتوسع تاريخياً خارج حدود بلدها الأم في الستينات من القرن التاسع عشر، وهناك من يعتبر أن شركة "سنجر" الأمريكية لماكينات الخياطة هي أول الشركات دولية النشاط، فقد أقامت أول مصنع لها وراء البحار في مدينة (غلاسكو) البريطانية عام ١٨٦٠م لتصنيع وتسويق منتجاتها على نطاق واسع[٢]، ثم تلتها بعض الشركات الأوروبية كشركة "باير" الألمانية عام١٨٦٣م، وشركة "نستله" السويسرية عام ١٨٦٧م، وشركة "سلفاي" البلجيكية عام ١٨٨١م، وشركة "ليفر" الإنجليزية عام ١٨٩٠م[٣].

---

(١) د. محمود احمد المتيم: محددات زيادة جاذبية الدول الأفريقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، مجلة نصف سنوية تصدرها كلية التجارة جامعة بنها، السنة الحادية والثلاثون، العدد الأول مجلد ثاني سنة ٢٠١١م، صـ١٦٧.

(1) J. Ethier, Wilfred, Modern International Economics, London Oxford University, 1995. P.314.-

(٣) د. جريتمان ميشال: ماذا تعرف عن الشركات متعددة الجنسيات، معهد اللغات والترجمة، نيو قوسيا حلب، سنة ١٩٨٩م، صـ٢٠.

خلاصة القول: أن انتشار وكثافة الشركات دولية النشاط يعود إلى مطلع القرن الماضي، فعند حلول عام ١٩١٤م كان مفهوم هذه الشركات قد توطن بشكل راسخ وكان الرصيد العالمي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات يقدر بحوالي أربعة عشر مليار دولار، وكانت الشركات البريطانية حينذاك المصدر الأكبر للاستثمار وتلتها أمريكا وألمانيا، حيث بدأت الشركات الصناعية الكبرى في التوسع خارجياً، ففي أوروبا كانت شركة "ستاندارد الويل" أكبر شركة بترولية في اوروبا، ومع دخول العالم في حربين عالميتين تقلص نمو الشركات دولية النشاط، وكذلك استثماراتها الخارجية، وبعد انتهاء الحرب أعادت أغلبية الشركات بناءها وقوتها من جديد وانطلقت نحو التقدم والاستثمار الخارجي أكثر من ذي قبل. وبعد أن تم عرض التباين بين الاتجاهات المختلفة عن النشأة التاريخية للشركات دولية النشاط، والتعريفات المختلفة لها، يمكننا الآن: إلقاء الضوء على الخصائص المميزة للشركات دولية النشاط. الفصل القادم.

الفصل الثاني
خصائص الشركات دولية النشاط

تتمتع الشركات دولية النشاط بعدة خصائص تنفرد بها عن غيرها من الشركات الاخرى، لأنها تعد من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي المعاصر[١]، وعلى الرغم من اختلاف الفقه في وضع تعريف محدد للشركات دولية النشاط إلا أن هناك شبة إجماع على العناصر الرئيسية المميزة لهذه الشركات، ومن خلال العرض السابق لتعريف الشركات دولية النشاط نستطيع استنتاج هذه الخصائص والسمات التي مكنتها من لعب دور قيادي بارز في عولمة الحياة الاقتصادية[٢]، ووضعتها في مركز الصدارة بين الوحدات الاقتصادية الضخمة في جميع أنحاء العالم. ويتم التعرض لأهم خصائص الشركات دولية النشاط من خلال المبحثين الآتيين[٣]:

المبحث الأول: الطبيعة الاحتكارية للشركات دولية النشاط.

المبحث الثاني: عالمية الشركات دولية النشاط.

---

(١) د. فايزة علي السيد ابراهيم عبد الرسول: الشركات دولية النشاط وأثرها على اقتصاديات الدول النامية مع التركيز على مصر والسودان، رسالة دكتوراه، معهد الراسات الافريقية والاسيوية كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، سنة ١٩٨٦م، صـ ٧١.

(٢) د. باهي محمد يسن عبدربه: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، صـ٩.

(٣) – من الأساتذة الذين ذكرو هذه الخصائص أو بعضا منها في الفقه.

– د. محمد عبده سعيد إسماعيل: الشركات متعددة الجنسيات ومستقبلها في الدول النامية، مرجع سابق، سنة ١٩٨٦م.

– د. احمد يوسف الشحات: ممارس الشركات دولية النشاط، مرجع سابق، سنة ١٩٩٠م.

– د. حسام عيسى: الشركات متعددة القوميات، مرجع سابق، سنة ١٩٩٠م.

– د. مختار عبدالحكيم طلبه: المعاملة الضريبية للشركات دولية النشاط، مرجع سابق، سنة ١٩٩٨م.

– د. زكريا محمد بيومي: النظام الضريبي الدولي، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، سنة ٢٠٠٠ م.

– د. السيد ياسين: الزمن العربي والمستقبل العربي، دار المستقبل العربي، سنة ١٩٩٨ م.

– د. غسان على على: الاستثمارات الأجنبية ودور التحكيم في تسوية المنازعات، مرجع سابق، صـ٤٣.

المبحث الأول
الطبيعة الاحتكارية للشركات دولية النشاط

مما لا شك فيه ان الطبيعة الاحتكارية للشركات دولية النشاط تعتبر من أهم سماتها[١]، وتعنى ميلها الشديد نحو العمل في إطار ما يسمى بنظام القلة، وفيه تخضع السوق لسيطرة عدد قليل من الشركات الكبيرة، الامر الذى جعل هذه الشركات تعرف في الفكر الاقتصادي "بالاحتكارات دولية النشاط[٢]"، وتتحدد عناصر الطبيعة الاحتكارية للشركات دولية النشاط في المطالب الآتية:

المطلب الأول: ضخامة الحجم الاقتصادي.

المطلب الثاني: توفر مجموعة من المزايا الاحتكارية.

المطلب الثالث: السعي إلى إقامة التحالفات الاستراتيجية.

المطلب الأول
ضخامة الحجم الاقتصادي

تتميز الشركات دولية النشاط بضخامة حجمها وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة[٣]، ويدل على ذلك الكثير من المؤشرات المتعلقة بحجم رأس المال، والاستثمارات التي تقوم بها وتنوع إنتاجها، وأرقام المبيعات والشبكة التسويقية التي تمتلكها، والإيرادات التي تحققها، ومخصصات الإنفاق على البحث والتطوير التي تخصصها، فضلا عن الهيكل التنظيمي الذى يعمل على إدارتها بدرجة عالية من

---

(١) د. عمر هاشم محمد صدقة: ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، سنة٢٠٠٦م، صـ١٦.

(٢) د. سامى سلامه نعمان: الشركات دولية النشاط وأثرها على المنافسة والعمالة، مرجع سابق، صـ٣٣.

(3)- Stephen Tully: Corporations and International Lawmaking, BRIL, 2007,p.11. https://brill.com/view/title/14214

الكفاءة يساعدها، وأيضا نظم المعلومات ذات التكنولوجيا المتقدمة التي تساعدها في اتخاذ القرارات في أسرع وقت وبأقل نسبة مخاطرة[١].

ولكن السؤال هنا. كيف يقاس الحجم الاقتصادي للشركة دولية النشاط؟ هل يقاس بمقدار رأس المال، أم بعدد العمالة الموجودة في الشركات الوليدة والفروع، أم بمقدار الإيرادات والأرباح، أم بمقدار الأصول؟ تؤكد الدراسة بدايةً عدم دقة قياس حجم الشركة دولية النشاط بعدد العمالة المنتمية للشركة، على اعتبار أن تلك الشركات تعتمد على التكنولوجيا[٢] في الأساس، ولكن بنسب متفاوتة، فهناك شركات تعتمد في نشاطها على كثافة تكنولوجية هائلة على حساب عمالة بشرية متوسطة كالشركات الالكترونية مثلا، بعكس شركات أخرى كشركات الخدمات البريدية، لأنها كانت تعتمد على عمالة بشرية كثيفة في الماضي. وكذلك لا يمكن الاعتماد على رأس المال الذى تمتلكه الشركة، ليمثل الحجم الاقتصادي لها، إذ أنه أحيانا لا يجسد في الواقع سوى جزء من إجمالي التمويل المتاح لها والذى تعتمد عليه في استثماراتها وأنشطتها عموماً، لأن هناك أصولاً رأسمالية مثل المال التكنولوجي لا تدخل في تقديرات رأس مال الشركة رغم أنها في بعض الاحيان تمثل جزءاً كبيراً من رأس مال الشركة ناجماً عن تمويل محلى داخل البلد المضيف[٣].

ومن هنا نجد أن أهم مقياس ممكن اللجوء إليه للتعبير عن سمة الضخامة لهذه الكيانات الاقتصادية العملاقة، هو رقم المبيعات "رقم الاعمال"، وكذلك يستخدم رقم الإيرادات لنفس الهدف، ووفقاً لهذا المقياس احتلت شركة "ميتسوبيشي" اليابانية

---

(١) د. عبدالحميد صديق عبد البر: المحددات المحلية والدولية للاستثمار الأجنبي المباشر وأساليب زيادة تدفقاته الي مصر، دراسة مقارنة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلة ربع سنوية تصدرها كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الأول يناير ٢٠٠٤م، صـ٣٦٠.

(٢) د. السيد عطية عبدالواحد: العلاقات الاقتصادية الدولية (الشركات دولية النشاط- الاستثمار الأجنبي المباشر- النظام النقدي الدولي نشأته وتطوره وخيارات إصلاحه- صندوق النقد الدولي- البنك الدولي- العملة الأوربية الموحدة اليورو- العولمة- اتفاقية الجات- منظمة التجارة العالمية- اتفاقيات التجارة العالمية وتأثيرها المنتظر على الاقتصاد المصري)، الجزء الثاني، دار النهضة العربية،القاهرة، سنة ٢٠٠٤م، صـ٦.

(٣) د. جميل عبدالرحمن صابوني: التهرب الضريبي الدولي للشركات عابرة القوميات، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، سنة ٢٠٠٥م، صـ١١٣.

للسيارات، بإجمالي إيراداتها التي بلغت ١٨٤,٤ مليار دولار في المرتبة الأولى بين أكبر خمسمائة شركة دولية النشاط في عام ١٩٩٥م، وكذلك تستحوذ الشركات دولية النشاط على نحو ٨٠% من حجم المبيعات على المستوى العالمي، وأن هذه الشركات تستأثر بحوالي ٢٥% من الناتج القومي الإجمالي العالمي، وأن نشاط الشركات دولية النشاط حقق معدلات نمو مرتفعة تجاوزت ١٠% سنوياً أي نحو ضعف معدل النمو في الاقتصاد العالمي ومعدل نمو التجارة العالمية[١]، ويتضح أن حجم الناتج القومي للبلدان الأقل نموا نحو ١٨,٨% من حجم مبيعات أكبر خمسة شركات على مستوى العالم في عام ٢٠٠٥م، وأن حجم الناتج القومي لبلدان جنوب شرق آسيا يشكل حوالى ٥١,٨% من حجم مبيعاتها كما يشكل الناتج القومي لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء حوالى ٢٨,٣ % من حجم مبيعات هذه الشركات[٢]. ووصل رقم أعمال شركة "بوينج" الأمريكية عام ٢٠٠٣م الى ٥٠مليار دولار، وهذا يعنى أن شركة دولية

---

(١)– ومن هؤلاء الأساتذة الذين ذكروا ذلك كل من:

– د. السيد عطية عبدالواحد: العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، صـ ٦.

– د. عبدالمطلب عبدالحميد: العولمة اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، سنة ٢٠٠١م، صـ١٦٠.

– د. نبيل عبدالرؤوف إبراهيم: شركات المجموعة تأصيل علمي مقارن، كلية التجارة، جامعة عين شمس، بدون ناشر، سنة ٢٠١٠م، صـ٢٤.

– د. كريم نعمة: أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة العلوم الانسانية، السنة الثالثة العدد ٢٧ لسنة٢٠٠٦م، صـ٩.

– د. عاطف سيد رمضان محمد: المعاملة الضريبية للحقوق المعنوية للشركات متعددة الجنسيات، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، سنة ٢٠١٠م، صـ١١٠.

– د. إيمان فيصل السيد السعداوي: اثر التعليم التنظيمي على سد الفجوة المعرفية، دراسة تطبيقية على الشركات متعددة الجنسية العاملة في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة طنطا، سنة٢٠١٢م، صـ٥٦،٥٧.

(2) –The world Bank: world development Report 2005, Better Investment Climate for everyone, co publication of the world bank and oxford university press, Cambridge, Massachusetts, London, England2005.p.177. 2016/12/31.

http://siteresources.worldbank.org/INTWDR2005/Resources/complete_report.pdf

واحدة كهذه الشركة تحقق إيرادات تصل الى نصف الإيرادات النفطية لكل بلدان مجلس التعاون الخليجي[١].

ونؤكد أيضا: الاعتماد على إجمالي قيمة الأصول[٢] الأجنبية التي تمتلكها الشركة دولية النشاط في تقييم حجمها الاقتصادي، باعتباره دليلاً صادقاً على انتشار أنشطة الشركة الدولية، وهو المقياس الذى تعتمده تقارير الاستثمارات العالمية السنوية الصادرة عن الأونكتاد، حيث صنفت تلك التقارير شركة فودافون للاتصالات عام ٢٠٠٠م و٢٠٠١م، كأكبر شركة دولية في العالم على حجم أصولها الاجنبية التي بلغت ١٨٧,٧٩٢ بليون دولار في عام ٢٠٠١م، في المرتبة الثانية وحلت شركة "جنرال الكتريك" الأمريكية بأصول أجنبية بلغت ١٨٠,٠٣١ بليون دولار، رغم أن مبيعات الثانية والعمالة فيها تفوق الشركة الأولى[٣].

بدأ العالم يشهد تطوراً ملحوظا في ازدياد الشركات دولية النشاط، حيث ذكرت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بمؤتمر (الأونكتاد) في تقريرها لسنة ٢٠١٥م، أن هذه الشركات في ازدياد وقد كان عددها يقدّر بـ ٧٠٠٠ شركة في عام ١٩٨٠م، ثم وصل هذا العدد بعد ثلاث سنوات إلى ٦٤٠٠٠ شركة، وباستعراض اتجاه قوة الاقتصاد العالمي في الفترة الأخيرة، أصبحت هذه الشركات تتحكم اليوم في ١٠٠ ألف شركة، وهى تستحوذ على مليون شركة تابعة لها في العالم[٤]. وفى ضوء ذلك يمكن ملاحظة أثر هذه الشركات على الاقتصاد الدولي بإضعاف سيادة البلدان المضيفة المتصلة بها وتقليص دورها الاقتصادي والاجتماعي وإضعاف ميزان

---

(١) د. فوزى الاخناوي: دول الجنوب وأزمة الاقتصاد الدولي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٠ م، صـ٤٠.

(٢) د. عماد محمد الليثي: أثر العولمة الاقتصادية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة طنطا، سنة ٢٠٠٩م، صـ ٤٧.

(٣) د. جميل عبدالرحمن صابوني: التهرب الضريبي الدولي للشركات عابرة القوميات، مرجع سابق، صـ١١٤.

(٤) د. حسن مصدق: الشركات متعددة الجنسيات تؤسس نظام عالمي متعدد الاقطاب، مقال في مجلة العرب ١٠٠٩٠ العدد ٢٠١٥/١١/٧، http://www.alarab.co.uk/?id=65766 ٢٠١٧/١/٣.

المدفوعات، وعلينا أن نتساءل: هل تتحكم الشركات دولية النشاط في أكثر من ذلك؟ الاجابة في التعرف على المزايا الاحتكارية لهذه الشركات.

المطلب الثاني

توافر العديد من المزايا الاحتكارية

من أهم مظاهر الطابع الاحتكاري للشركات دولية النشاط، هو فرض سيطرتها على أسواق المنتجات التي تقوم بإنتاجها، حيث تفضل هذه الشركات أن تعمل في إطار أسواق احتكار القلة[١]، ففي ظل هذه الاسواق تستطيع هذه الشركات تحقيق معدلات أعلى من الأرباح عن طريق ما يسمى (بالريع الاحتكاري) تفوق بكثير معدلات الأرباح التي تستطيع تحقيقها في ظل أسواق تنافسية[٢]، ومن أهم عوامل نشأة احتكار القلة[٣]: تمتع مجموعة الشركات المكونة لها من احتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة، ولاشك أن هذا الوضع يتيح للشركات دولية النشاط الفرصة في زيادة قدرتها التنافسية وارتفاع معدل نموها، بل وتحسين كفاءتها الإنتاجية والتسويقية بالتالي تعظيم أرباحها وإيراداتها. وتتحدد أهم المزايا الاحتكارية في المجالات الآتية[٤]:

١- **رأس المال والتمويل:** تمتلك هذه الشركات رؤوس أموال ضخمة تساعدها في الوصول إلى أسواق رأس المال والحصول عليها بشروط أفضل من المشروعات

---

(١) – احتكار القلة: هو عبارة عن اتفاق عدد قليل من البائعين على تنسيق أثمان البيع فيما بينهم، بمعنى أن كل بائع من هذه المجموعة يراعى عند تحديد أثمان سلعته الأثمان المحتملة لسياسته البيعية على المنتجين أو البائعين الآخرين، فإذا أرادت إحدى شركات البترول خفض أثمان منتجاتها فعليها أن تضع في الاعتبار احتمال قيام الشركات الأخرى بخفض أثمانها بشكل مناسب على النحو الذى يحدث كثيرا في نطاق المنظمة العالمية للشركات المنتجة للبترول. أنظر بالتفصيل د. عزت عبد الحميد البرعي: الاقتصاد السياسي والتحليل الاقتصادي الكلى، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، سنة ١٩٩٣ م، صـ ٧٣٦.

(٢) د. سامى سلامة نعمان: الشركات دولية النشاط وأثرها على المنافسة، مرجع سابق، صـ٣٣.

(٣) د. عماد محمد الليثي: أثر العولمة الاقتصادية على تدفق الاستثمار الأجنبي، مرجع سابق، صـ٤٧.

(٤) د. أحمد يوسف عبده الشحات: ممارسات الشركات دولية النشاط في مجال التكنولوجيا، مرجع سابق، صـ ٢٢.

المحلية للبلدان المضيفة، ويساعدها في ذلك صلتها بالبنوك دولية النشاط التي تفضل منح ائتمانها لهذه الشركات نظرا لوجود عنصر الثقة في قوة مركزها المالي[١].

٢- **المضاربة في أسواق النقد والتأثير على النظام النقدي الدولي:** ومن الواضح أن الحجم الضخم من الأصول السائلة والاحتياطات الدولية المتوافرة لدى الشركات دولية النشاط لها من التأثير الذى يمكنها من أن تتحكم هذه الشركات في الساحة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي، إذا أرادت هذه الشركات بقرار يتخذ من جانب المسؤولين عن إدارتها بتحويل بعض الأصول من بلد لأخر فمن شأنه أن يؤدى إلى التعجيل بأزمة نقدية عالمية، وذلك لأنها أقدر من غيرها من الشركات في الاستفادة من تغير أسواق الصرف في السوق العالمي.

٣- **الإدارة** [٢]: تتميز الشركات دولية النشاط بوجود هيكل تنظيمي على أعلى مستوى من الكفاءة، يسمح بتدفق المعلومات وسرعة الاتصالات ويؤدى بالتالي إلى اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب، فضلا عن توفر المناخ التنظيمي الملائم للانطلاق والإبداع والابتكار[٣]، ولا شك أن لهذا أثرا في كفاءة العمل وسرعة الأداء، ويلاحظ من ناحية أخرى أن توفر المزايا الإدارية يتيح لهذه الشركات التميز والتفوق لذلك تحرص على وجود وحدات متخصصة وقيادات في مجالات التدريب والاستثمارات والبحوث الإدارية[٤]، وبالإضافة إلى ما تنفقه من أموال طائلة على عمل دورات تدريبية وبحوث إدارية لموظفيها، وعلى نحو يمكنها من المساهمة في رفع مستوى الإنتاجية لديها. ونتيجة الإدارة القوية نلاحظ، تفوق تلك الشركات في انتقاء البلدان المضيفة ذات التشريعات الضريبية الجاذبة للاستثماراتها، وبالتالي

---

(1) - Proceedings Twenty-fifth Annual Convention of Rotary International, Rotary International, 2000, P.12.

(٢) د. ناصر عثمان محمد عثمان: ضمانات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، الطبعة الأولي، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ٢٠٠٩م، صـ٢٦.

(٣) د. باهي محمد يسن عبدربه: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في مصر، مرجع سابق، صـ١٢.

(4) -Thomas Clarke: International Corporate Governance: A Comparative Approach, Rutledge, 2007, P.55

https://books.google.com.eg/books?hl=ar&lr=&id=B8v_hDJTDOYC&o

تتصيد مزايا الأنظمة الضريبية الأكثر محاباة[١]، وتستمر مزاولة تلك الشركات لأنشطتها في بلدان معينة رغم حدوث تغيرات اقتصادية مخيفة فيها (كارتفاع أسعار الفائدة، أو حدوث تضخم، أو انكماش في الاقتصاد) فهي تملك من الآلية المرنة ما يمكنها من الاستفادة من كل هذه الظروف نتيجة الإدارة القوية التي تملكها هذه الشركات.

٤- **الحصول على المواد الأولية:** تهيمن هذه الشركات على استخراج المواد الأولية ومعالجتها ووسائل نقلها وتسويقها في أغلبية بلدان العالم.

٥- **اقتصاديات الحجم:** تمثل هذه الشركات اقتصاديات الحجم الكبير التي تعد أهم مصادر القوة السوقية للشركات دولية النشاط، فهي تعد من عمالقة الصناعة والتجارة والبنوك في العصر الحديث.

٦- **التكنولوجيا**[٢]: تسيطر هذه الشركات على السوق الدولية للتكنولوجيا وبالتالي تمكنها من السيطرة على السوق العالمية وعن طريقها تستطيع أن تمارس كافة اساليب الضغط على الاقتصاد العالمي ومن ثم تتفوق على الأنظمة الضريبية للبلدان المضيفة ونجحت في ممارسات التجنب الضريبي والتهرب الضريبي[٣]، والحديث يطول علي مستوى التقدم التكنولوجي المذهل الذى وصلت إليه الشركات دولية النشاط وامتلاكها لرؤوس أموال تكنولوجية هائلة[٤]، وكذلك فقد أكدت كل الإحصائيات على حجم المبالغ التي تنفقها هذه الشركات على البحث والتطوير

---

(1) - Morisset. Jacques & PIRNIA. NEDA: How tax convention and Incentives Affect foreign Direct Investment, The World Bank and international Finance Corporation Foreign Investment advisory service, December 2000. 9-10.
https://www.researchgate.net/publication/2586801_How_Tax_Policy

(٢) د. عبدالسلام أبو قحف: إدارة الأعمال الدولية (نظريات التداول، جدوى الاستثمارات الأجنبية، أشكال الاستثمارات الأجنبية، سياسة الحافز وتوجيه الاستثمارات الأجنبية داخل البلاد)، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، الطبعة الرابعة، سنة ١٩٩٨م، صـ٤١.

(٣) د. مختار عبد الحكيم طلبة: المعاملة الضريبية للشركات دولية النشاط، مرجع سابق، صـ ٤٩.

(٤) د. سيد طه بدوي: دور الشركات العابرة للحدود في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشرة إلي الدول النامية، في ظل تطبيق اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (تريمزTRIMS)، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة٢٠٠٥م، صـ٦١.

التقني المستمر[١]، والتي يتجاوز الميزانيات العامة لبعض البلدان بأكملها، وربما يلاحظ وجود ارتباط وثيق بين التكنولوجيا وبين هذه الشركات، فهي تستخدمها سواء في استثماراتها المباشرة كجزء من رأس المال أو تلجأ إلى بيعها في حالات معينة، لذلك تسعي كثير من البلدان[٢] الى جذب استثمارات هذه الشركات[٣]. وقد قسم الباحثون بلدان العالم من حيث تعاملها مع التكنولوجيا إلى ثلاث فئات[٤]: (**الفئة الأولى:** هي البلدان المبتكرة للتكنولوجيا، وتشكل ١٥% من بلدان العالم٠**الفئة الثانية:** هي البلدان المستخدمة للتكنولوجيا، وتشكل ٥٠% من بلدان العالم٠**الفئة الثالثة:** هي البلدان المستبعدة من التكنولوجيا، وتشكل ٣٥% المتبقية من بلدان العالم). وتوصلت آخر الأبحاث لمجلة (الإيكونيميست) إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل قائمة البلدان المنتجة للتجارة الإلكترونية والمستخدمة للتكنولوجيا بشكل عام، ومعظم هذا الاستخدام مصدره الرئيسي هي الشركات محل البحث (الشركات دولية النشاط).

---

(١) د. جلال ناصر: الاستثمار والشركات المتعددة الجنسية الأسلوب العلمي لحماية الملكية الفكرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠٠٩، صـ١٤٠.

(٢) د. منصور فرج السعيد: النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في ظل قانون الاستثمار الجديد، دراسة قانونية اقتصادية مقارنة، مجلة الحقوق، مجلة ربع سنوية تصدرها جامعة الكويت، العدد الثالث، السنة السابعة والعشرون، سبتمبر٢٠٠٣م، صـ٢٥٧.

(3) – El-GARF.Mona. Toema: The Role of Multinational Corporations In Technology. Transfer, Determinants and Policies, with An Application to The case of Egypt, I Egypt contemporaine, 2001, P.84.

https://www.africabib.org/rec.php?RID=241630649

– ويلاحظ أن متوسط الإنفاق المحلى على البحث والتطوير بين عامي ١٩٩٧م، ١٩٩٨م، في كل من ألمانيا وكوريا يمثل ٢,٨ % من الناتج المحلى الإجمالي، ونسبته في إسرائيل هي ٢,٤ % من الناتج المحلى، وهى أكبر من ذلك حتما في الولايات المتحدة، في حين أنها بلغت ١,١% فقط في سنغافورة من الناتج المحلى، وفى سوريا ٠,٩ %، بينما في مصر لم تتجاوز النسبة ٠,٢%٠

(٤) – راجع جون سوليفان: البقاء والازدهار في ظل الاقتصاد العالمي، المدير التنفيذي لمركز المشروعات الدولي في غرفة التجارة الأمريكية، بحث منشور على الإنترنت : ٢٠١٧/١/٣ Http://www.Cipe – egypt/cases/casesog.him

٧- **التسويق:** تسيطر هذه الشركات على شبكات التسويق والتوزيع العالمية فضلا عن أنها تهتم بأبحاث السوق والترويج والدعاية والإعلان والتوزيع لمنتجاتها لضمان طلب متزايد ومستمر عليها[١]، فماذا عن تأثر كل هذه المزايا الاحتكارية في إقامة التحالفات الاستراتيجية؟ هل تساعد على اقامتها؟ أم تعوق ذلك؟ نتعرف على ذلك في المطلب القادم.

المطلب الثالث

السعي إلى إقامة التحالفات الاستراتيجية

تسعى الشركات دولية النشاط إلى إقامة التحالفات الاستراتيجية فيما بينها من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية[٢]، وهذه التحالفات هي نتاج المنافسة المتوقعة والتي صارت سمة من سمات الأسواق المفتوحة وثورة المعلومات، ويمكننا القول أن التحالفات الاستراتيجية عبارة عن اتفاقيات بين عدد من الشركات لتكوين علاقات جديدة بينهم، وهذه العلاقات تكون معقدة بطبيعتها نظراً لضخامتها ولتنوع المشاركين فيها، واتساع مداها، وهى تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية هي الحصول على نصيب أكبر من سوق السلع، ومزيد من الاستقرار للشركة. بالإضافة إلى تفادى تحقيق المخاطر[٣]. إن التحالفات الاستراتيجية تتم بين الشركات المتشابهة في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر، وفى بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل الاندماج[٤]، وهذا يظهر بوضوح

---

(١) د. عماد محمد على عبد الطيف العاني: اندماج الأسواق المالية الدولية، أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٢ م، صـ ٢٠٠.

(2)- The World Trading System: Law and Policy of International Economic Relations, John Howard Jackson, MIT Press, 1997, P. 221. 31/122016. https://books.google.com.eg/books?id=1L3UpI7bM3IC&pg=PR3&lpg=PR3&dq=World+Trad.

(٣) د. اسماعيل على بسيوني: الاندماج والتحالفات الاستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، سنة ٢٠٠٥ م، صـ٢٣٥.

(٤) د. إيمان فيصل السيد السعداوي: أثر التعليم التنظيمي على سد الفجوة المعرفية، مرجع سابق، صـ ٥٨.

في مجال البحث والتطوير نظرا لما يحتاجه من تمويل ضخم[١]، ومن أمثلة ذلك التعاون والتمركز الأوروبي لبحوث الحاسب والمعلومات والاتصالات التي تشترك فيه ثلاث شركات أوروبية كبرى تنتج الحاسبات الآلية، وهى شركة "بول" الفرنسية "BULL" وشركة "TCL" البريطانية وشركة سيمنز الالمانية[٢]، وقد يتحول التحالف الاستراتيجي أيضا الى شركات تابعة مشتركة للشركات دولية النشاط كل هذا يمثل صيغ للتعاون لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لكل شركة تابعة تدخل في التحالف الاستراتيجي الذى يتم الاتفاق عليه، ومن ناحية أخرى يشمل التحالف الاستراتيجي النشاط الصناعي، والنشاط التسويقي مثل تحالف "توشيبا" مع "موتورولا" في صناعة وتسويق وسائل الاتصال الالكترونية، بل وصل التحالف الاستراتيجي في إطار تكامل رؤوس الأموال فمثلا "جنرال موتورز" لها ٣٩% من أسهم شركة "ايسوزو" و٥% من أسهم شركة "سوزوكي" و٥٠% من أسهم شركة "داس وموتورز" الكورية[٣].

ومع استمرار حركة النشاط الاقتصادي في الآونة الأخيرة، ومحاولة الشركات دولية النشاط الاستفادة من عوامل الاتفاق، والاختلاف بين البيئات الاقتصادية بصرف النظر عن الحدود المكانية والجنسية لتلك البيئات، في محاولة منها لتكوين أكبر حجم استثماري[٤] للاستفادة المتاحة فإن ذلك سوف يؤثر على هدف التحالفات للشركات المتماثلة في العمل حيث يساعد على خلق شركات قوية يكون لها فرصة

---

(١) د. أحمد يوسف عبده الشحات: ممارسات الشركات دولية النشاط، مرجع سابق، صـ ٧٥.

(2)- China E-Commerce Business and Investment Opportunities Handbook, World Strategic and Business Information Library, USA International Business Publications Intl Business Publications, 2007, P. 22. https://books.google.com.eg/books?id=OAnv0K70XQkC&printsec=f31/12/2016.

(٣) د. عبدالمطلب عبد الحميد: العولمة اقتصاديات البنوك، مرجع سابق، صـ ١٦٤.

(٤) د. أشرف محمد دوابه: الاستثمار في الاسلام، الطبعة الأولي، دار السلام، القاهرة، سنة ٢٠٠٩م، صـ٢٩.

جيدة للمنافسة مع الشركات العملاقة الأخرى[1]،وكل ذلك يؤدى الى صعود الشركة الى العالمية. والتفصيل في المبحث القادم.

(١) د. خالد محمد السيد موسي: (دراسة تحليلية للمشكلات المحاسبية لدمج الشركات متعددة الجنسيات) رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، سنة٢٠١٠م، صـ ب مقدمة. ومن أمثلة التحالفات المحلية تحالف بين البنك الأهلي المصري وبين مستشفى دار الفؤاد والذى بموجبه يصدر البنك بطاقة تمكن حاملها من تلقى العلاج بالمستشفى ودفع تكاليفه بالتقسيط دون فوائد وبدون أي زيادة في التكاليف.

المبحث الثاني
عالمية الشركات دولية النشاط

تتسم الشركات دولية النشاط بالعالمية وذلك بسبب امتداد فروعها إلى كافة بلدان العالم المتقدم منها والنامي، والسيطرة على الإنتاج العالمي، وحركة الاقتصاد العالمي، وغالباً ما تتمركز هذه الشركات في البلدان المتقدمة[١]، ونتعرض لذلك بالتفصيل في المطالب التالية:

المطلب الأول: ازدياد درجة تنوع الأنشطة والتكامل الرأسي والأفقي.

المطلب الثاني: الانتشار الجغرافي والطبيعة الدولية.

المطلب الثالث: الانتماء والتمركز في البلدان الرأسمالية المتقدمة.

المطلب الرابع: الاتجاه المتزايد نحو الاستثمار في الخدمات.

المطلب الأول
ازدياد درجة تنوع الأنشطة والتكامل الرأسي والأفقي

إن انتهاج الشركات دولية النشاط لسياسة التنويع في نشاطاتها يعطى خاصية مميزة، حيث كانت بداية نشاط هذه الشركات في القطاعات الاستخراجية والتحويلية، ثم عملت في الصناعات التي تستلزم خبرة تكنولوجية متقدمة[٢]، مثل صناعات الحاسبات والأدوية، والاتجاه العصري لها اتسم بالسيطرة على أسواق النقد العالمية عن طريق إنشاء سلسلة من البنوك وفروعها تسيطر على المدخرات للتحكم في اتجاه الاستثمارات الدولية، وبصفة عامة. فإن المجال المفضل حالياً للشركات

---

(١) د. فليح حسن حلف: العولمة الاقتصادية، الطبعة الأولي، مرجع سابق، صـ٧٣.

(٢) د. نشأت على عبدالعال: الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، سنة ٢٠١٢م، صـ٢٠٢.

دولية النشاط هو قطاع الخدمات، وذلك لأن التنوع في الأنشطة[١] والمنتجات يؤدى إلى التدني في احتمالات الخسارة والزيادة في احتمالات الربح، حتي إذا تعرضت الشركة إلى الخسارة في نشاط معين، يمكن أن تربح من الأنشطة الأخرى، وهذا هو الدافع الحقيقي وراء رغبة الإدارة العليا في تنوع الأنشطة وتعددها[٢]، وقد انتهجت الشركات دولية النشاط مجال تنوع الأنشطة بعد الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لذلك تتشعب الأنشطة التي تقوم بها قطاعياُ وجغرافياُ وهذا بالتالي يؤدى إلى تحقيق التكامل الأفقي والرأسي[٣].

في دراسة قامت بها جامعة هارفارد الأمريكية على ١٨٧ شركة دولية النشاط يوجد مركزها الرئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية، تبين أن كلا من هذه الشركات تنتج عدداً من المنتجات يصل في المتوسط إلى ٢٢ منتجاً مختلفاً، وأن إنتاج شركة "جنرال موتورز" مثلاً يمتد ليشمل صناعة قاطرات السكك الحديدية، والثلاجات والسيارات بماركات مختلفة[٤]، وهناك ظاهرة جديدة في الإنتاج بالنسبة لهذه الشركات. ألا وهى ظاهرة توزيع الإنتاج، بحيث أصبح المنتج النهائي ينتج في العديد من البلدان تتخصص كل منها في إنتاج جزء من المنتج النهائي، وبعد ذلك تأتى عملية تجميع هذه الأجزاء من كافة المصانع التي قامت بصناعة هذه الأجزاء لكى يخرج في النهاية منتج نهائي اشتركت فيه العديد من البلدان مثال ذلك السيارة الألمانية "BMW" التي يساهم في إنتاجها أكثر من ٢٨٠ مصنع على مستوى

---

(١) د. محمد خيتاوى: الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الاقتصادية الدولية، سنة٢٠٠٩م، صـ١٢٠.

https://www.politics-z.com/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%8/1/2020

(٢) د. السيد عطية عبد الواحد: العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، صـ ٧.

(4)- Isobel Dole, Robin Lowe: International Marketing Strategy: Analysis, Development and Implementation, Cen gage Learning, 2008, P. 55. http://www.biu.ac.il/soc/sb/stfhome/bijaoui/891/case/2009/booklet.pdf 30/12/2016.

(٤) د. مختار عبد الحكيم طلبة: المعاملة الضريبية للشركات دولية النشاط، مرجع سابق، صـ ١٥.

العالم[١]. هذا التنوع في أنشطة الشركات محل الدراسة يتخذ واحداً أو أكثر من نماذج ثلاثة وهى[٢]:

١- **التنوع الأفقي:** ويعنى قيام الشركة بإنتاج ذات منتجاتها الرئيسية بشكل كامل في أي شركة من شركاتها الوليدة كما فعلت شركة "كالوجز" الأمريكية حينما قامت بإنتاج نفس منتجاتها الأساسية "أطعمة الإفطار" في المملكة المتحدة.

٢- **التنوع الرأسي**[٣]: ويتم عندما تقوم الشركة بإنتاج منتج واحد في مراحل إنتاجية عديدة، وتوزعه على الشركات الوليدة في بلدان مختلفة، لذا فإن سلعة واحدة قد تنتج في ست أو سبع بلدان أو أكثر، مثال ذلك شركة "IBM" لصناعة الحاسبات الإلكترونية، وذلك بالنسبة للحاسب الإلكتروني رقم ٣٦٠، حيث تم تركيب القطع المشكلة له في خمس أو ست بلدان[٤]، ونفس الشيء يذكر في شركة "جنرال موتورز" الوليدة لتجميع السيارات في جنوب إفريقيا، يتوقف نشاطها الإنتاجي على أجزاء السيارات المختلفة المصنعة في شركات وليدة تابعة لها والموجودة في ألمانيا وإنجلترا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا[٥].

٣- **التنوع الشامل**[٦]: وهو الغالب على الشركات دولية النشاط، ويعنى قيام الشركة بالعمل في أنشطة وصناعات متعددة لمواجهة اي ظروف طارئة[٧]، مثال ذلك شركة "AT&T" الشهيرة للتليفونات والتلغراف، تزاول إلى جانب هذا النشاط إنتاج سلع أخرى

---

(2)- **Anna Kochan, "BMW Innovates at New Leipzig Assembly Plant" Assembly Automation, vole 26, No2, 2006. p.111-114 31/12/2016** http://www.emeraldinsight.com/doi/pdfplus/10.1610658086

(٢) د. أحمد يوسف عبده الشحات: ممارسات الشركات دولية النشاط، مرجع سابق، صـ ٣٦.

(٣) د. نسرين نصر الدين حسين: نظرة عالمية على الاستثمار الأجنبي مع التطبيق على مصر، منشأة المعارف، الاسكندرية، سنة٢٠٠٧م، صـ٤٣.

(٤) د. مختار عبد الحكيم طلبة: المعاملة الضريبية للشركات دولية النشاط، مرجع سابق، صـ ١٦.

(٥) د. حسام عيسى: الشركات متعددة القوميات، مرجع سابق، صـ ١٦٩.

(٦) د. هناء محمد سعيد كراره: التأثيرات القانونية والاقتصادية والسياسية العولمة على مصر والعالم العربي، المؤتمر السنوي السادس كلية الحقوق جامعة المنصورة، مارس ٢٠٠٢م، صـ ١٣.

(٧) د. نسرين نصر الدين حسين: نظرة عالمية على الاستثمار الأجنبي مع التطبيق على مصر، مرجع سابق، صـ٤٣.

مثل (الحاسبات الإلكترونية، مستحضرات التجميل، المواد الصيدلية، والتأمين، والفندقة، والصناعات الكهربائية)، وشركة "تايم وارن" الأمريكية تمتلك شركات عديدة للنشر والإعلام والملاهي وتمتلك أيضا في ستريوهات هوليود الأمريكية المشهورة عالمياً بشركة "CNN" الإخبارية[١]. ويترتب على ذلك الانتشار الجغرافي للشركات دولية النشاط، وهو موضع دراسة المطلب القادم.

المطلب الثاني
الانتشار الجغرافي والطبيعة الدولية

يمتد نشاط الشركات دولية النشاط ليشمل البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء فهو لا يقتصر على بلدان بعينها دون غيرها[٢]، فالطبيعة الدولية تجعلها المستفيدة من التباين بين البلدان. سواء في الثروات الطبيعية أو القوى العاملة أو الموارد الاقتصادية، كما يجعلها تستفيد وعلى وجه الخصوص من الأنظمة القانونية والضريبية المختلفة، وما بها من ثغرات توظفها لتحقيق مصالحها الخاصة بغض النظر عن الأضرار التي قد تلحق بالبلدان المضيفة للاستثماراتها[٣]، ويتحقق ذلك من خلال تحديد أهداف الشركة التي يمكن أن توفر عائداً جيداً، ويعتمد ذلك على مجموعة قوية ونشطة من المشروعات تعتمد على اقتصاد كلى قوى وسليم للبلد المضيف[٤].ويتم هذا الامتداد إما من خلال كيانات مجردة من الشخصية الاعتبارية في البلدان المضيفة، كحال الفروع أو المكاتب المملوكة بالكامل للمركز الرئيسي أو

---

(١) د. خالد سعد زغلول حلمي: العولمة والتحديات الاقتصادية وموقف الدول النامية، كلية الحقوق جامعة المنوفية، مجلة الكويت العدد الاول السنة٢٦، مارس٢٠٠٢م، صـ ٣٤ .

(٢) د. عماد محمد الليثي: أثر العولمة الاقتصادية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول، مرجع سابق، صـ٤٧.

(1) – Stijn Claessens, Luc Laeven: A Reader in International Corporate Finance, World Bank –e– Library, The World Bank Publications 2006, P.44. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/7111/

(٤) د. كارى كروسي نسكي– نيك روبنز، ترجمة: علا أحمد إصلاح: الاستثمار المستدام فن الأداء طويل الأجل، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، سنة٢٠١١م، صـ٦٧.

الشركة الأم، وإما من خلال المساهمة بالأغلبية أو الأقلية، أو الارتباطات العقدية مع مشروع أو شركة وطنية بشرط السيطرة على هذه الأخيرة، وبشكل يجعلها وحدة من وحدات المركز الرئيسي أو الشركة الأم[١].

وتعد هذه الخاصية بحق من الخصائص الجوهرية للشركات دولية النشاط، وهى كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج نطاق البلد الأم، وذلك لما لها من إمكانيات هائلة في التسويق، وفروع وشركات تابعة في أنحاء العالم وساعدها على ذلك الانتشار.[٢] التقدم التكنولوجي الهائل ولا سيما في مجال المعلومات والاتصالات، وتكفى الإشارة إلى أن شركة "A.B.B" السويسرية تسيطر حاليا على أكثر من ١٣٠٠ شركة وليدة منها ١٣٠ شركة في بلدان العالم الثالث، وجميعها منتشرة في معظم أنحاء العالم، مع العلم أن السوق السويسرية لا تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من إجمالي مبيعات الشركات التابعة لها[٣]، وقد ساعد على ذلك كله إبداعات الثورة العلمية والتكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات، حيث أصبح هناك ما يسمى بالإنتاج عن بعد، الذى يعنى أن توجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير، وإدارة التسويق في بلد معين، وتصدر أوامر الإنتاج في بلدان أخرى.

ويمكن القول: أن الشركات دولية النشاط لا تعترف بالعوائق الجغرافية أو السياسية التي تعوق انتشارها، فمن أجل جنى الأرباح تقوم هذه الشركات بعمل أي شيء، ولو تطلب الأمر القيام بالانقلابات العسكرية أو حتى تصفيات جسدية وخير شاهد على ذلك، الانقلاب العسكري في "شيلي" الذى أطاح بالرئيس سلفادور الليندي، كما ذكر من قبل وأيضا إسقاط حكومة "محمد مصدق" في إيران، لكن من المؤكد أن

---

(١) د. مختار عبد الحكيم طلبه: المعاملة الضريبية للشركات دولية النشاط، مرجع سابق، صـ ١٧.

(٢) د. أحمد مغاورى دياب: دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية الصادرات المصرية مقارنة بدور الشركات المصرية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنوفية، سنة٢٠٠٢م، صـ٩٣.

(٣) د. دريد محمود على السامرائي : النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات، دار الاصالة المعاصرة، القاهرة، سنة ١٩٩٨م، صـ١٧.

تمتع الشركات دولية النشاط بخاصية الانتشار الجغرافي[١] لا يعنى أنها تعمل في مناخ من التشتت وعدم المركزية، بل على العكس تماما فتلك الشركات تتسم بالمركزية الشديدة في عملها ونشاطاتها، فهي تحقق التوازن بين الانتشار وبين السيطرة المركزية بشكل رائع حيث تستطيع الشركة الأم السيطرة على جميع شركاتها الوليدة وتوجهها للعمل وفقاً لاستراتيجيتها العامة الموحدة وتتمركز أغلبية هذه الشركات في البلدان المتقدمة هذا هو موضع اهتمام المطلب التالي.

المطلب الثالث

الانتماء والتمركز في البلدان الرأسمالية المتقدمة

يلاحظ بوضوح أن الشركات دولية النشاط هي ظاهرة اقتصادية مرتبطة غالباً بالبلدان المتقدمة[٢] وبحسب الاحصاءات تعتبر أهم وأكبر البلدان المصدرة للاستثمار والمستوردة له في آن واحد، فغالبية استثمارات الشركات تخرج من البلدان المتقدمة وتذهب في ذات الوقت الى بلدان من نفس المجموعة، اذ أن البلدان المتقدمة تعتبر مرسل ومستقبل لمعظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة[٣]، ففي عام ٢٠٠٠م بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في العالم حوالى ١٢٧١ بليون دولار فكان نصيب البلدان المتقدمة منها حوالى ١٠٠٥,٢ بليون دولار مقابل ٢٤٠,٢ بليون دولار للبلدان النامية أي نسبة ٧٢% الى ٢٨% على التوالي[٤]، وبينما بلغت تدفقات

---

(١) د. رضا عبدالسلام: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، المنصورة، سنة ٢٠١٠م، صـ٦٨-٦٩.

(٢) د. سيد طه بدوي: دور الشركات العابرة للحدود في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الدول، مرجع سابق، صـ٦٢.

(٣) د. محمد عادل زكى: الشركات دولية النشاط، موقع الحوار المتمدن، العدد ٣٨٩٠، ٢٠١٢/١٠/٢٤.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=32951

(٤)- يراجع في ذلك تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠١ م (النهوض بالروابط) الأونكتاد، النسخة العربية، صـ ٤،"النسب بحساب من نتائج الدراسة"

الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠١الصادر حوالى ١١٥٠ بليون دولار، وكانت حصة البلدان المتقدمة منها قد بلغت ١٠٤٦,٢بليون دولار مقابل ٩٩,٥ بليون دولار للبلدان النامية أي بنسبة ٨٢% الى ١٨% على التوالي، أي ٨٢% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خرجت من البلدان المتقدمة واستقبلت ٧٥% من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات دولية النشاط، أما في عام ٢٠١٩ فقد بلغ تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حول العالم ١,٣٩ تريليون دولار(١)، وكانت حصة البلدان المتقدمة٦٤٣ مليار دولار، بينما حققت البلدان النامية٦٩٥ مليار دولار، ويمكن تفسير ذلك بعدة اسباب أهمها الاتي(٢):

أولاً: تقارب مراحل النمو الاقتصادي بين البلدان المتقدمة بعضها البعض، مقارنة بالبلدان النامية التي ما زالت معظمها في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي.

ثانياً: اتساع السوق في البلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية، مما يعطى الفرصة للشركات الدولية للتوسع في الاستثمار والإنتاج في بلدها الأم والبلدان المتقدمة الأخرى(٣)، حيث يوجد الطلب على منتجاتها ومن ثم تستطيع تصريفها، ويرجع السبب في اتساع السوق في البلدان المتقدمة الى ارتفاع الدخول الحقيقية بها، وبالتالي تزيد القدرة الشرائية للأفراد فيزيد الطلب على السلع والخدمات، كذلك تعتبر حرية الإنتاج من العوامل الاساسية التي تؤدى الى اتساع وكبر حجم السوق، حيث تعتبر حرية الإنتاج وتملك الافراد والشركات لوسائل الإنتاج من الخصائص المميزة للنظام الرأسمالي الذى تتبناه

---

(١) – مقال بعنوان(١,٣٩ تريليون دولار استثمارات أجنبية مباشرة حول العالم في ٢٠١٩)، بتاريخ ٣٠ يناير، ٢٠٢٠، في مجلة المؤسسة المالية والاستثمارية الرائدة في الاسواق الناشئة.https://economyplusme.com/23492/

(3) – Laura Alfaro, Sebnem Kalemli-Ozcan and Vadym Volosovych: why Doesn't Capital Flow from Rich to Poor Countries? An Empirical Investigation National Bureau of Economic Research, Nber Working Paper Series, Cambridge, MA 02138, December 2005, p.211-266.

https://www.researchgate.net/publication/2409617 30/12/2016

(٣) د. عبدالمطلب عبدالحميد: العولمة الاقتصادية (منظماتها- شركاتها- تداعياتها)، الدار الجامعية، الاسكندرية، سنة ٢٠٠٦م، صـ١٦٧.

هذه البلدان[١]، وعلى الوجه الآخر تعانى البلدان النامية من البطالة وبالتالي انخفاض الدخول وضيق الاسواق بها، ولكن هذه الشركات بحاجة الى البلدان النامية لفتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها، وحاجاتها إلي الاستفادة من المزايا النسبية كالأيدي العاملة الرخيصة، والمواد الأولية الوفيرة، ولغير ذلك من الأسباب فزادت حصة هذه البلدان من استثمارات الشركات دولية النشاط في السنوات الاخيرة[٢]. ولكن كل هذا لا يكفى، فأين موقع البلدان العربية من هذا التمركز للشركات العملاقة والشركات دولية النشاط؟ نحن نعتقد أن الأوان قد حان لبروز شركات عالمية ضخمة متمركزة في البلدان العربية والبلدان النامية أيضا، إذا ما عملت تلك الشركات على السعي نحو اندماجيات داخلية ودولية ضخمة تمكنها من مضاعفة رؤوس أموالها كما فعلت وما تزال تفعل الشركات الأوروبية، للإسراع بتحقيق عملية التنمية الاقتصادية ودعم الاقتصاد الوطني وتشغيل العمالة الوطنية ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية في مواجهة الشركات دولية النشاط[٣]. وإن كان الأمر يحتاج تشجيعا ملموساً من قبل الحكومات العربية لإتمام مثل هذه الاندماجيات، والتي ستكون خطوه بارزة وقوة ملموسة للاقتصاد العربي بشكل عام وعلى الصعيد الدولي، خاصة وأنه توجد رؤوس أموال عربية هائلة تصدر للأسف إلى البلدان الأجنبية نتيجة انعدام الثقة في السياسات الاستثمارية والمالية العربية.

---

(١) د. خلاف عبد الجبار خلاف: مبادئ الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢م، صـ ١٤٥.

(٢) د. محمد غانم: الاستثمار في الاقتصاد السياسي والإسلامي وتشريعات واتفاقيات الاستثمار، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، سنة٢٠١١م، صـ٢٣.

(٣) د. شيماء صابر صالح: أثر التكامل الاقتصادي على تحرير التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر لكل من المكسيك وإسبانيا، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ربع سنوية تصدرها كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الأول يناير ٢٠١٠م، صـ٢٦١.

المطلب الرابع

الاتجاه المتزايد نحو الاستثمار في الخدمات

تعتبر الشركات دولية النشاط من الظواهر البارزة في الاقتصاد العالمي لذلك تعددت مفاهيم هذه الشركات بتعدد جوانبها وأبعادها وأدوارها، والتي اخذت أنماطاً مختلفة منها ما هو تجارى أو صناعي أو خدمي، وأثرت التطورات الاقتصادية السريعة التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة على تحول الاستثمار نحو قطاع الخدمات(١)، وتعبئة المدخرات العالمية بكل الوسائل الممكنة، ونتعرض لذلك في العناصر التالية:

أولاً: الاتجاه المتزايد نحو الاستثمار في الخدمات: تحولت بنية استثمار الشركات دولية النشاط الى اتجاه الخدمات(٢) ففي أوائل السبعينات، كان نصيب هذا القطاع يبلغ ربع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم، وفى عام ١٩٩٠م كان هذا النصيب أقل من النصف، وبحلول عام ٢٠٠٠م، كان قد ارتفع هذا النصيب الى نحو ٦٠% أو ما يقدر بأربعة تريليونات دولار، وبلغت في عام ٢٠٠١م /٢٠٠٢م الى ثلثي تدفقات الاستثمار الأجنبي بقيمة ٥٠٠ مليار دولار(٣). وعلى الصعيد العالمي شكلت الخدمات نحو ٥٠% من استثمارات الشركات دولية النشاط في عام ٢٠١٨م، وقرابة ٥٩% من

---

(١) د. تيودور نوران: الشركات متعددة الجنسيات والاقتصاد السياسي للاستثمار الأجنبي المباشر، ترجمة باسم حمادي الحسن، دار الفارس للنشر والتوزيع، سنة ٢٠٠٤ م، صـ ٣٨.

http://www.modernjordan.com/1992-%D8%

(٢)- يشمل قطاع الخدمات (الخدمات المالية والمصرفية كخدمات التمويل والتأمين وإعادة التأمين وغيرها) و(الخدمات المهنية كخدمات المحاماة والاستشارات المالية والطبية والهندسية والمحاسبية ومراجعة خدمات التعليم والترجمة والاعلام) فضلا عن خدمات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات البرمجة والكمبيوتر وغيرها من الخدمات الاخرى. ولمزيد من التفصيل أنظر، د. خلاف عبد الجابر خلاف: الاتفاقيات الاقتصادية الدولية وتطورها المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ٢٠٠٣ م، صـ١٤.

(1)- UNCTAD: World Investment Report "The Shift Towards Services" New York, 2004.p. 148.

http://unctad.org/en/Docs/wir2004_en.pdf. ٢٠١٦/١٢/٢٩

الوظائف، كما شكلت٦٨ % من الناتج المحلي الإجمالي الدولي لعام٢٠١٦، وقد زادت حصة البلدان النامية من الاستثمار في قطاع الخدمات العالمية من ١٢% في عام ١٩٨٠ إلي ٢١% في عام ٢٠١٦[١]. لكن السؤال الآن: ما الذى يفسر تحول الاستثمارات الشركات دولية النشاط نحو قطاع الخدمات على النحو السابق ذكره؟ في الواقع هناك العديد من العوامل التي تفسر تحول الاستثمار الذى تقوده الشركات دولية النشاط نحو الخدمات، ولعل من أهم هذه العوامل الآتي[٢]:

١- صعود الخدمات في الاقتصادات بوجه عام كما هو موضح سابقا[٣].

٢- معظم الخدمات ليست قابلة للإتجار فيها، اذ يلزم إنتاجها متى وحيث تستهلك، ومن ثم فإن الطريقة الرئيسية لجلب الخدمات الى الاسواق الخارجية هي الشركات دولية النشاط[٤].

٣- قامت البلدان بتحرير نظمها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات مما جعل من الممكن حدوث تدفقات داخلية أكبر، ولاسيما في الصناعات التي كان باب الدخول اليها مغلقاً من قبل أمام الشركات دولية النشاط، ومما اتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد خصخصة الشركات المملوكة للقطاع الحكومي في بعض البلدان مثل الافريقية ومنطقة أمريكا اللاتينية وفى أوروبا الوسطى والشرقية. وتنشأ أيضا أوجه قلق فيما يتعلق بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال

---

(١) – مقال بجريدة العرب الاقتصادية الدولية بعنوان قطاع الخدمات يقود الاقتصاد العالمي شكل ٥٠ % من الاستثمارات في ٢٠١٨، بتاريخ الاحد ٧ أبريل ٢٠١٩، بقلم: هشام محمود، من لندن، https://www.aleqt.com/2019/04/06/arti.html

(3)– Stiglitz, Joseph E: Fair Trade for Oll, How Trade Con Promote Development, Oxford University, Press, 2005.p.294.

https://www.researchgate.net/publication/4857647_Fair_Trade

(4)– Greg N. Gregoriou, LUC Renneboog: International Mergers and Acquisitions Activity Since 1990: Recent Research and Quantitative Analysis, Quantitative Finance, Elsevier, 2007, P. 66.

(5)– Stephen Tully: Corporations and International Lawmaking, BRILL, P. 85.

http://etheses.lse.ac.uk/1887/1/U213515.pdf30/12/2016

الخدمات على المنافسة وعلى الإزاحة المحتملة للشركات المحلية، ففي مجال الاعمال المصرفية مثلا. يُرى أن دخول المصارف الأجنبية يرتبط أحيانا بتدهور حافظة القروض لدى المصارف المحلية بسبب افتقارها الى التنويع الجغرافي والخبرة، وبسبب محدودية القدرة المالية وتكاليف تقديم منتجات جديدة[١]، وفى صناعات مثل تجارة التجزئة، يتيح وجود الشركات دولية النشاط تقديم طرق جديدة لأداء العمل وهياكل تسعير جديدة وأساليب تسويق جديدة وهذا كله يزيح المنتجين المحليين. ويمكن أن يكون مفيداً هذا التدخل في حالة من يبقى منهم، ولاسيما عندما تكون لديهم القدرة على رفع مستوى الكفاءة ويعتمد هذا كله على الاوضاع القائمة في البلد المضيف ومستوى التنمية الاقتصادية، وتطور صناعة الخدمات وهيكل سوق صناعتها والاطار التنظيمي القائم، ولاسيما ان الهدف الرئيسي من التنوع في أنشطة الشركات دولية النشاط ان يكون خدمياً او غير ذلك هو تعبئة المدخرات على مستوى العالم كله.

ثانياً: تعبئة المدخرات العالمية: يأتي ذلك من أن كل شركة من الشركات دولية النشاط تنظر إلى العالم كسوق واحدة، ومن ثم تسعى كل شركة من هذه الشركات إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق في مجموعها بالوسائل التالية[٢]: طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في كل من الأسواق المالية العالمية الهامة مثل نيويورك، طوكيو، لندن، وكذلك الأسواق الناهضة مثل هونج كونج وسنغافورة وغيرها وبالتالي يمكن أن نجد أن مساهمين من كل بلدان العالم يمكن أن تصب مدخراتهم في هذه الشركات، وبالتحديد من خلال حوافظ الأوراق المالية لدى البنوك المتلقية لتلك الاستثمارات.

١- تعتمد الشركات دولية النشاط عند الإقدام على عمليات كبرى مثل شراء أسهم شركة منافسة بالقدر الذى يسمح بالسيطرة على إدارتها مثلاً، إلى الاقتراض

---

(1)- Economic Commission for Latin America and Caribbean, 2001, "The Impact of Privatization on The Banking Sector in The Caribbean".p.17.http://www.iiste.org/JournalsFile/17509/17929

(٢) د. محمد نبيل الشيمى: الشركات المتعددة الجنسية والدول النامية منافع ومآخذ، ٢٠١٧/١/٣
https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/0sYsVUHJVI0/LPQ2HjlKreYJ

من البنوك دولية النشاط وبمعدلات عالية تقدر بمئات الملايين من الدولارات، مع ملاحظة أن البنك يقرض أساساً مما لديه من ودائع ومدخرات.

٢- تستقطب الشركات دولية النشاط الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهه أساساً إلى أسواق البلدان الصناعية التي تمثل ثلاثة أرباع السوق العالمية.

٣- إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محلياً أقصى ما يمكن لتمويل اللازم لها، من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة، طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في الأسواق المالية العالمية، الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلى وغيرها، بهذه الوسائل يمكن للشركات دولية النشاط أن تقوم بتعبئة مقادير متزايدة من المدخرات العالمية[١]. مما سبق يتضح لنا: أن الشركات دولية النشاط تتمتع بمجموعة من السمات التي كان لها الدور الرئيسي والفعال في ثباتها وانتشارها، بل وكان لها التأثير الأكبر على اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية أيضا، لذلك ستنتقل الدراسة إلى إلقاء الضوء على التنظيم القانوني للشركات دولية النشاط، وهذا هو موضع دراسة الفصل التالي.

---

(١) د. عبدالمطلب عبدالحميد: العولمة الاقتصادية (منظماتها- شركاتها- تداعياتها)، مرجع سابق، صـ١٦٨.

الفصل الثالث

التنظيم القانوني للشركات دولية النشاط

لابد من التنويه بأنه ليست كل شركة عملاقة تسوق منتجاتها في أنحاء العالم، وتمتلك رؤوس أموال ضخمة، وعدداً كبيراً من العمال والموظفين هي شركة دولية النشاط، لأن الشركات دولية النشاط تختلف اختلافا جذريا عن طبيعة وأسلوب كل ما سبق من الشركات التي عرفتها الرأسمالية طوال حياتها[١]، في طبيعتها واسلوبها وتكوينها لأنه وفقاً للتعريف السابق ذكره على هذه الشركات يجب أن تتوافر فيها مجموعة خصائص وشروط معينه، وهيكل خاص يميزها عن غيرها وبالإضافة الى الاستراتيجية الكونية الموحدة التي تنظم جميع وحداتها الاقتصادية من شركات وليدة وفروع. وعند الحديث عن التكوين القانوني للشركات دولية النشاط فإن هذا يجعلنا نخوض في موضوعين غاية في الاهمية: الموضوع الأول: الشركة الأم، أما الموضوع الثاني: الشركات الوليدة، وهذان الموضوعان هما المكونان الأساسيان للشركات دولية النشاط[٢]، وبناء على ما سبق ذكره ستتناول الدراسة التنظيم القانوني لتكوين تلك الشركات، وذلك من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: الأشكال القانونية للشركات دولية النشاط.

المبحث الثاني: التنظيم القانوني للشركة الأم.

المبحث الثالث: التنظيم القانوني للشركة الوليدة (التابعة).

---

(١) د. عوض اكرام عبدالرحيم: السوق الشرقية أوسطية، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠ م، صـ ٩٤.

(٢) د. تامر محمود راجي احمد: التنظيم القانوني للشركة متعددة الجنسيات، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، سنة ٢٠١٣م، صـ ١٥٣.

المبحث الأول
الأشكال القانونية للشركات دولية النشاط

تعد الشركات دولية النشاط قوة هائلة في الاقتصاد العالمي، تمارس عملها من خلال شبكة معقدة من الهياكل التنظيمية، وقد دفع تعاظم نفوذ هذه الشركات إلى إيجاد نوع من الاندماج بين الوحدات الإنتاجية والمؤسسات المالية والمصرفية العالمية على الصعيد العالمي[١]، يتم تكوين الشركات دولية النشاط بإحدى الطرق القانونية الثلاثة الآتية، وسوف تقوم الدراسة بعرض كل شكل على حدة، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تكوين الشركات دولية النشاط بطريق الاندماج.

المطلب الثاني: تكوين الشركات دولية النشاط عن طريق إنشاء شركات وليدة (تابعة).

المطلب الثالث: تكوين شركات دولية النشاط بطريق الاستحواذ على شركات قائمة بالفعل.

---

(١) د. أشرف السيد حامد قبال: الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، سنة ٢٠١٣م، صـ٤٢.

المطلب الأول

تكوين الشركات دولية النشاط بطريق الاندماج

يعرف الاندماج وفقاً للمفهوم القانوني: بأنه (فناء شركة أو أكثر في شركة أخرى، أو فناء شركتين أو أكثر وتأسيس شركة جديدة تنتقل إليها ذمم الشركات التي فنيت)[١]. إن عملية الاندماج هي عملية امتزاج تتم بين شركتين أو أكثر لهما نفس الغرض بحيث تصبح الشركتان، شركة واحدة في كيان واحد، وتكون السيطرة هنا للشركة التي قامت بعملية الدمج بحيث تفنى الشخصية المعنوية لتلك الشركات وتمتزج في شركة واحدة، وتمتزج الذمم المالية لتلك الشركات في الذمة المالية للشركة المهيمنة والمسيطرة، التي اندمجت تلك الشركات تحت لوائها وسيطرتها[٢]، وقد عرف أيضا بعض الفقه الاندماج بأنه "اجتماع شركتين أو أكثر في شركة واحدة سواء بانضمام شركة إلى أخرى، حيث تفقد الشركة المندمجة شخصيتها القانونية لصالح الشركة المندمجة فيها أو الدامجة، وهو ما يسمى الاندماج بطريق الضم، أو بانحلال شركتين لتكوين شركة جديدة على أنقاضها وهو ما يسمى بالاندماج بطريق المزج"[٣].

تعتبر عمليات الاندماج والاستحواذ التي تقوم بها الشركات دولية النشاط مسألة تختلف عن المفهوم السائد والمتمثل في أنها مجرد صفقات تجارية، بل إن معظم تلك الصفقات يندرج تحت مفهوم فن الإدارة وتحقيق استراتيجية معينة، ووجد القليل من الشركات طرقاً عديدة لإضفاء قيمة على صفقات الاستحواذ وتخطت بذلك منافسيها في هذا الجانب، ومن التجارب السابقة في عمليات الاندماج والاستحواذ، فإن ما ينجح منها هي العمليات التي تقوم بتطبيق العديد من العناصر الواجب تنفيذها،

---

(١) – مقال بعنوان الشركات متعددة الجنسيات (منتديات الجلفة لكل الجزائر والعرب) بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢. http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=79376

(٢) د. محمد عثمان إسماعيل: استراتيجيات الإدارة الدولية في الشركات الدولية والمتعددة الجنسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤م، صـ٣٠.

(٣) د. سميحة القليوبى: الشركات التجارية النظرية العامة للشركات، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة٢٠١٤م. صـ ١٧٣.

والتي تتضمن التركيز على الهدف المنشود والتماشي مع المتطلبات العامة والاحترافية العالية.

ويعد الهدف الرئيسي الذي يدفع الشركات والمؤسسات الاستثمارية إلى التفكير في الاندماج مع شركات أخرى أو الاستحواذ عليها، هو العمل على تعزيز أنشطتها الاستثمارية وزيادة أرباحها وتشكيل قوة يمكنها أن تنافس عالمياً، وفي الحقيقة فإن تبني مفهوم صفقات الاندماج والاستحواذ كاستراتيجية متكاملة يمكن أن يمنح الكيانات الجديدة موضعاً متميزاً يصعب على الشركات الأخرى بلوغه(١).

ويعد الاندماج من أهم الوسائل التي تمكن الشركات دولية النشاط من فرض سيطرتها على السوق، أو على الأقل الحصول على نسبة معقولة منه، حيث شهد عام ٢٠٠٠م معدلاً مرتفعاً من عمليات الاندماج والاستحواذ وصلت قيمته ما يزيد على تريليون دولار، ووصل عدد العمليات التي تعدت قيمتها مليار دولار إلى ١٧٥ عملية، وشهد اقتصاد العالم بعد ذلك انسحابا نسبياً في عمليات الاندماجيات والاستحواذ، حيث بلغت قيمة هذه العمليات ٧١٦ مليار دولار، وكان العدد الإجمالي للعمليات ٦١٣٤ عملية منها ١٤١ عملية تجاوزت قيمتها مليار دولار(٢).

سعت شركة «فيرايزون» منذ ما يقرب من عقد لشراء حصة «فودافون» البالغة نسبتها ٤٥% في وحدة «فيرايزون وايرليس»، وتكللت هذه المحاولات بالنجاح في سبتمبر/ أيلول من عام ٢٠١٣، حيث وافقت شركة الاتصالات الأمريكية على دفع ١٣٠ مليار دولار من أجل الاستحواذ على وحدة الاتصالات اللاسلكية، التي كانت تدر أرباحاً بنحو ٢١,٨ مليار دولار سنوياً. وبموجب الاتفاق، تمكنت «فيرايزون» من

---

(١) مقال بعنوان أكبر ١٥ صفقة اندماج واستحواذ في التاريخ، تاريخ النشر: ٢٠١٦/٠٩/١٥، بقلم: أحمد البشير، دبي

http://www.alkhaleej.ae/economics/page/a89f01cc-fd30-42ff-93f3-6472877b1e8a

(2)- Marc de smidt, Egbert waver: The corporate firm in a changing world Economy (RLE International Business): Case studies in The Geography Of Enterprise, Rle International Business, Routledge Library Editions: International Business Series, Routledge, 2013, P.88.

توفير احتياجاتها المالية لزيادة استثماراتها في تحسين بنيتها التحتية، وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق الأمريكية[١].

- الاندماج يتم عادة في صورتين هما[٢]:

- الاندماج بصورة الضم (الابتلاع): حيث يتم حل إحدى الشركتين وإلحاقها بالأخرى، ومن ثم يتم الاندماج بين الشركة المنحلة والشركة القائمة وانقضاء الشخصية المعنوية للشركة المنحلة وبقاء الشخصية القانونية للشركة الدامجة وتنتقل اليها جميع الحقوق والالتزامات من الشركة المندمجة[٣].

- الاندماج بصورة المزج[٤]: هو عبارة عن تأسيس شركة جديدة تتمتع بشخصية قانونية وذمة مالية مستقلة تضم الشركات التي تم دمجها وتزول شخصياتهم القانونية وذمتهم المالية، وهذا النوع من الاندماج يكون مكلفاً وباهظ التكاليف نتيجة لنقل الأصول وما يتبعها من فرض ضرائب ورسوم.

ففي الاندماج بصورة عامة يتم فناء إحدى الشركتين وانتقال ذمتها المالية الى الأخرى وانتقال مساهمي الشركة الى الشركة الجديدة الناتجة من عملية الاندماج، وبشكل عام، فإن الاندماج الذى تلجأ اليه الشركات دولية النشاط إما أن يكون دولياً وهو المعتاد أو يكون داخلياً وهو أمر نادر الحدوث، فالاندماج الدولي يتم بين شركتين أو أكثر يحملن جنسيات مختلفة، وقد لجأت اليه الشركات التابعة لبلدان السوق الأوروبية المشتركة بهدف تقوية ذاتها في مواجهة الشركات الأمريكية، أما الاندماج الداخلي يتم بين شركتين أو أكثر تتمتعان بجنسية البلد ذاته، وبالنسبة للشركات دولية النشاط فإن الاندماج يكون دولياً، حيث يتم بين شركتين دوليتين،

---

(١) - مقال بعنوان أكبر ١٥ صفقة اندماج واستحواذ في التاريخ، تاريخ النشر: ٢٠١٦/٠٩/١٥، بقلم: أحمد البشير، مرجع سابق.

(٢) د. محمود سمير الشرقاوي: المشروع متعدد القوميات والشركة القابضة كوسيلة لقيامة، مرجع سابق، صـ٥٩.

(٣) د. أحمد محمد عبدالله راجح: القانون الواجب التطبيق على الشركة متعددة الجنسية، بدون ناشر، وبدون مكان نشر، سنة ٢٠٠٢م، صـ٨٢-٨٣.

(٤) د. خليل فيكتور تادرس: المركز المسيطر في السوق المعنية على ضوء أحكام قوانين حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ٢٠٠٧ م، صـ١٦.

وذلك بغرض توسيع نشاطها أو احتكار إنتاج سلعة أو خدمة معينة، كما قد يكون الغرض منه دمج شركة منافسة لها للحد من منافستها أو الاستفادة من الاختراعات التكنولوجية التي تمتلكها الشركة وتكون لازمة لتطور ونمو الشركة القائمة[١].

وتتجلى أهمية الاندماج في توفير رؤوس الأموال الكافية والقادرة على تحقيق أهداف الشركات وتوحيد الإدارات وفتح أسواق جديدة، كما أن الاندماج يعد سبيلا للشركات للخلاص من الانهيار والإفلاس، وكذلك يعمل الاندماج على تقوية اقتصاد البلد وزيادة رؤوس الأموال القوية التي تمكنها من المحافظة على أسواقها الداخلية وفتح أسواق جديدة، وتلجأ الشركات إلى سياسة الاندماج لأسباب متنوعه. تختلف باختلاف ظروف كل شركة، فقد يكون الدافع لتحقيق التكامل أو بدافع المنافسة، وقد يكون اللجوء إلى الاندماج لعلاج حالة الشركات المتعثرة، حيث تلجأ الشركات التي تعانى من الأزمات الاقتصادية[٢] أو من الديون إلى طريق الاندماج مع شركة أخرى ذات إمكانيات اقتصادية عالية وإدارية افضل، أو قد يتم اللجوء الى الاندماج بين الشركات بغية تحقيق مصالح وطنية لحماية الاقتصاد الوطني والحفاظ على البلد ذاته من التعرض للظروف الاقتصادية التي قد تعصف به، وقد يكون السبب والدافع الحقيقي للاندماج هو الرغبة في السيطرة والاحتكار[٣].

وأخيراً. وفي ضوء ما تقدم. يعد الاندماج الداخلي وسيلة ناجحة بالنسبة للبلدان النامية والعربية أيضاً، لخلق كيانات اقتصادية عملاقة تستطيع مواجهة الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية كما فعلت شركات بلدان جنوب وشرق أسيا مثل كوريا الجنوبية والصين وهونج كونج، ثم أين البلدان النامية من كل هذه الافكار، وأين هم صناع القرار في مصر؟

---

(١)- مقال بعنوان الشركات متعددة الجنسيات مرجع سابق.

(٢) د. خالد محمد السيد موسي: دراسة تحليلية للمشكلات المحاسبية لدمج الشركات، مرجع سابق، صـ٤.

(٣) د. حسنى المصري: اندماج الشركات وانقسامها، دراسة مقارنة بين القانون المصري والقانون الفرنسي، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠٠٧م، صـ١٠.

المطلب الثاني

تكوين الشركات

دولية النشاط عن طريق إنشاء شركات وليدة (تابعة)

عملية الاندماج الدولي للشركات تتبعها العديد من الصعوبات القانونية والسياسية بحيث لا يمكن اعتباره الأداة المثلى لتكوين الشركات دولية النشاط، وبالفعل فإن عمليات الاندماج الدولي قليلة الحدوث في الواقع العملي إلي زمن قريب بسبب كثرة المشكلات الناتجة عنها، حيث تفضل الشركات الكبرى استخدام أدوات وأساليب قانونية مختلفة لانتقالها إلى العالمية وأهم هذه الأساليب جميعا. هو تكوين شركات وليدة على المستوى الدولي(١). ويقصد بذلك أن تقوم الشركة الأم بتكوين شركة وليدة جديدة على المستوى الدولي، عن طريق مساهمتها في رأس مال هذه الشركة بما يحقق لها عنصر السيطرة والإشراف عليها، أو عن طريق تكوين شركة وليدة مملوكة لها بالكامل تكتسب شخصية قانونية مستقلة عن الشركة الأم، ولكن تابعة لها من الناحية الاقتصادية والإدارية، مع العلم أن تكوين الشركة التابعة الجديدة يستلزم توافر شرطين أساسين(٢):

الشرط الأول: هو أن يسمح القانون الوطني للشركة الأم بتملكها لأسهم شركة أخرى.

الشرط الثاني: أن يسمح قانون البلد المضيف بتملك الشركة الأم لأسهم شركة تابعة موجودة في إقليمه، وعادة ما يتوفر كلا الشرطين. لأن معظم القوانين تسمح للشركات بأن تتملك أسهم بعضها البعض(٣).

إن تكوين شركات وليدة في بلدان تسمح تشريعاتها بذلك من شأنه أن يُكسب لهذه الشركات الشخصية الاعتبارية(٤)، ويُكسبها الاسم والموطن وكل الآثار التي ترتب الشخصية القانونية بالإضافة إلى حقها في الاقتراض من السوق المحلية

---

(١) د. محسن شفيق: المشروع ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية، مرجع سابق، صـ ٣٧.

(٢)– مقال بعنوان الشركات متعددة الجنسيات، مرجع سابق.

(٣) د. حسام عيسى: الشركات متعددة القوميات، مرجع سابق، صـ١٤١.

(٤) د. أحمد محمد عبدالله راجح: القانون الواجب التطبيق على الشركة متعددة الجنسية، مرجع سابق، صـ٨٥.

لتمويل نشاطاتها، وهذا الأمر يختلف من بلد إلى أخر، حيث يعتد بوجودها قانون ويجوز لها مباشرة نشاطها وفقا لنظامها القانوني[١]، لذلك تستطيع الشركة الأم الاعتماد على أساليب متعددة في تكوين شركاتها الوليدة، وذلك من خلال الاقتراض من السوق الداخلية للبلد المضيف للشركة الوليدة بإصدار سندات، تُطرح للاكتتاب العام، أو بإصدار أسهم جديدة تستخدم حصيلتها في تمويل تلك الشركات الوليدة، ولكن ذلك يعتمد على أن البلد لاتضع قيوداً على تصدير رؤوس الأموال للخارج، ويمكن لتلك الشركات الوليدة بحكم أنها تحمل جنسية البلد المضيف وما يستتبع ذلك من تمتعها بنفس حقوق الشركات الوطنية، حيث تستطيع اللجوء للاقتراض من السوق المحلية وتمويل نشاطها[٢].

إلا أن ذلك قد يحدث ضرراً للبلدان المضيفة، حيث انها في الأصل تسعى لجذب استثمارات الشركات دولية النشاط وبدورها تساهم تلك الشركات في دخول رؤوس الأموال الأجنبية، نظراً لضعف المدخرات الوطنية لتلك البلدان، وليس حدوث العكس من قيام الشركات الوليدة التابعة لتلك الشركات دولية النشاط من الاقتراض من مدخرات البلد المضيف الضعيف اقتصادياً من أجل تكوين تلك الشركات الوليدة أو تمويل نشاطها، ولذلك فإن بعض التشريعات تلجأ إلى وضع بعض القيود والعراقيل على تملك الشركات الأجنبية لأسهم شركات وليدة مقامة في البلدان المضيفة لتلك الشركات المضيفة، ومن ذلك فرض قيود على الشركة الوليدة[٣] والتي تكون خاضعة لسيطرة شركة أجنبية في الاقتراض من الأسواق المحلية، والهدف من ذلك هو الضغط على الشركات الوليدة، للجوء الى الشركة الأم، للحصول على التمويل الذى تحتاجه بدلاً من الالتجاء إلى السوق المحلية، وذلك حماية لميزان المدفوعات للبلدان المضيفة من خلال منع تصدير الأموال خارج البلاد، فالأصل أن

---

(١) د. أحمد محمد مصطفي نصير: دور الدولة إزاء الاستثمار وتطوره التاريخي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ٢٠١٠م، صـ٩١٥.

(٢) د. حسنى المصري: اندماج الشركات وانقسامها، مرجع سابق، صـ٤٣.

(٣) د. أشرف السيد حامد قبال: الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته، مرجع سابق، صـ٤٠.

البلدان تسمح للشركات الأجنبية بتملك أسهم الشركات العاملة على أراضيها من أجل رؤوس الأموال وليس العكس.

وخلاصة القول: إن النظام القانوني للشركة الوليدة التابعة للشركة دولية النشاط تتمتع بنظام قانوني أفضل نسبياً وأكثر تحرراً منه بالنسبة للشركة الوليدة التابعة للشركات الوطنية الخالصة[١]. اذن. هل من الأفضل للشركات دولية النشاط إنشاء شركات وليدة في البلدان المضيفة أم السيطرة والاستحواذ على شركة قائمة بالفعل؟ الاجابة في المطلب القادم.

المطلب الثالث

تكوين الشركات

دولية النشاط بطريق الاستحواذ على شركات قائمة بالفعل

تفضل الشركة الأم في أغلب الحالات أن تسيطر على شركة قائمة بالفعل لكى تخلص نفسها من عبء تكوين شركة جديدة وما تحتاجه من رؤوس أموال، وكذلك تجنب بعض المعوقات القانونية والإدارية التي قد تفرضها البلدان المضيفة أحياناً على إنشاء شركات خاضعة للسيطرة الأجنبية على أرضها[٢]، لذلك. يقصد بالسيطرة في مجال الشركات هو "قيام إحدى الشركات بتملك نسبة من أسهم شركة أخرى، الأمر الذى يستتبع معه أن تكون الشركة المسيطر عليها تابعة للشركة المسيطرة، وتنفذ استراتيجيتها الاقتصادية، وتخضع لقرارات مجلس إدارة الشركة المسيطرة"[٣]، وتتم السيطرة على الشركات القائمة بالفعل من خلال طريقتين: الأولى: السيطرة عنوة، والثانية: السيطرة السلمية.

---

(١) د. حسام عيسى: الشركات متعددة القوميات، مرجع سابق، صـ١٠٩.

(٢) د. أحمد محمد عبدالله راجح: القانون الواجب التطبيق على الشركة متعددة الجنسية، مرجع سابق، صـ٨٦.

(٣) د. حسن محمد هند: مدى مسئولية الشركة الأم عن ديون شركاتها الوليدة في مجموعة الشركات مع إشارة خاصة للشركات متعددة القوميات، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، سنة ١٩٩٧م، صـ٣٥٨.

أولاً: السيطرة بطريق العنوة: وفقاً لهذه الطريقة فإن السيطرة تتحقق من خلال قيام بعض المساهمين المسيطرين الذين يساهمون في رأس مال الشركة المسيطر عليها بنسبة تقل عن ٥٠% بما يسمى سيطرة الأقلية في حين تكون باقي الأسهم موزعة على عدد كبير من المساهمين الصغار[١]، وتقوم الشركات دولية النشاط بتحقيق تلك السيطرة بالضغط على الشركة المراد السيطرة عليها من خلال شراء أسهم تلك الشركة عن طريق وسطاء ذوي ثقة وتتم العملية في سرية تامة، ويتم الشراء بسرعة عالية وبصورة مفاجئة دون أن يلاحظ باقي المساهمين حتى لا يستطيعوا أن يتخذوا أي إجراءات مضادة. إن الحكم على هذه الطريقة لا يمثل أي نوع من العدالة الواجب توافرها لجميع الشركات من إمكانية تكوين كيانات اقتصادية كبرى، ويشوبها التدليس على المساهمين الأساسيين للشركة، ويؤدى أيضا الى التحكم في الاقتصاد القومي للبلدان المضيفة، لذلك يجب أن تتم عملية سيطرة أي شركة على أخرى تحت إشراف حكومات البلدان المضيفة، وأن تتم في جو من العلانية حفاظاً لحقوق المساهمين.

ثانياً: السيطرة بالطريق السلمى: عند فشل الشركات دولية النشاط في السيطرة على الشركات الأخرى عنوه تلجأ الى الطريق السلمى ويقصد به "قيام شخص طبيعي أو معنوي بالاتفاق مع مجموعة من المساهمين المسيطرين على شركة ما بنقل تلك السيطرة إلى ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي"[٢]. وتتم هذه الطريقة بالصور الاتية[٣]:

أ – أن تمتلك الشركة الأم نسبة تزيد على٥٠% من أسهم الشركة القائمة بالفعل ويعطيها ذلك الحق في السيطرة الإدارية وحق التصويت والتحكم في القرارات الصادرة من الجمعية العمومية للشركة.

---

(١) د. يحي عبدالرحمن رضا: الجوانب القانونية لمجموعة الشركات عبر الوطنية، مرجع سابق، صـ٤٣٤.

(٢) – المرجع سابق، صـ٤٦١.

(٣) د. سوزي عدلي ناشد: ظاهرة التهرب الضريبي الدولي واثارها على اقتصاديات، مرجع سابق، صـ٥٣.

ب – أن تمتلك الشركة نسبة أقل من٥٠% من أسهم الشركة، على أن تكون هذه الأسهم ذات تصويت مزدوج وبالتالي يكون لها نفس الحقوق السابقة.

ج – أن يتم التعاقد مع المساهمين على أن يكون للشركة الأم الحق في التصويت واتخاذ القرار وهذه تسمى بالسيطرة القانونية. وهكذا يتضح لنا أن عملية السيطرة على الشركات تسير بطرق عشوائية غير منظمة تعتمد على القوى الشرائية، دون مراعاة لمصلحة البلدان المضيفة التي تتم السيطرة على أرضها وبصفة خاصة البلدان النامية، لذلك. يجب على التشريعات الوطنية تنظيم عملية السيطرة على الشركات لتحقيق فائدة الاقتصاد الوطني للبلدان المضيفة وهذا يدفعنا إلى التساؤل: هل من المفيد معرفة التنظيم القانوني للشركة الأم؟ وهذا هو موضوع دراسة المبحث التالي.

المبحث الثاني
التنظيم القانوني للشركة الأم

تمارس الشركة الأم نشاطها في أكثر من بلد مضيف عن طريق شركاتها الوليدة أو التابعة، وعادة ما يكون المركز الرئيسي لها في إحدى البلدان الصناعية المتقدمة[١]، ولا يخفى أن الشركات دولية النشاط بدأت تغزو بنسبة لا بأس بها البلدان النامية للاستفادة من مواردها الوفيرة، وتنظر إلي الشركة الأم باعتبارها مركزاً للشركات دولية النشاط الى العالم بأسره كوحدة اقتصادية واحدة، وتمارس سيطرتها ورقابتها على الشركات الوليدة في البلدان المختلفة دون أن تخالف مبدأ السيادة الضريبية لكل بلد من وجهة نظرها[٢]، لان سيطرتها اقتصادية بحتة وليست قانونية. بل أن هناك من يفضل تسميتها بالشركة المسيطرة نظراً الى أن عنصر السيطرة يمثل العنصر الأساسي لها بغض النظر عما أذا كانت الشركة الأم قد قامت بتأسيس الشركة الوليدة أم لا[٣].

إلا أن غالبية الفقه يتبنون تسمية الشركة الأم باعتبارها أدق في توضيح العلاقة القوية القائمة بين هذه الشركة الأم وبين الشركات الوليدة أو التابعة الأخرى الخاضعة لسيطرتها[٤]. ويتم تكوين الشركة الأم وفقاً للقوانين الداخلية للبلدان الكائنة بها وهى تعد من شركات الأموال، وتأخذ شكل شركة المساهمة[٥] وتهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، ولا يقاس مدى نجاحها بما تحققه من أرباح بمفردها إنما يقاس بمجموع

---

(١) د. أحمد مغاورى دياب: دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية الصادرات المصرية، مرجع سابق، صـ٩٤.

(٢) د٠ سامى سلامه نعمان : الشركات دولية النشاط وأثرها على المنافسة، مرجع سابق، صـ١٠٦.

(٣) د. حسام عيسى: الشركات متعددة القوميات، مراجع سابق، صـ٥٢.

(٤) د. محمد السيد سعيد: الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سنة١٩٨٩م، صـ ٤٠.

(٥) د. سعودي سرحان: قانون التجارة المصري الشركات التجارية الخاصة وشركات الأشخاص وشركات الأموال، الكتاب الأول والثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ٢٠٠٧م، صـ٢٥٩

الأرباح التي تحققها الشركة الأم وجميع الشركات الوليدة لها[١]. والشركة الأم ما هي إلا مجموعة اقتصادية متكاملة، تتكون من شركة وتسيطر على مجموعة من الشركات التابعة، وبناء عليه نستطيع القول بأن الشركة الأم هي (الشركة المسيطرة[٢] والتي تتولى السيطرة على مجموعة من الشركات عن طريق تملك نسبة من رأس مال تلك الشركات).

ويعرفها بعض فقهاء القانون بأنها. "الشركة التي تسيطر على شركة أخرى بحيث تتولى الأولى إدارة تلك الشركة الثانية"[٣]، ويعرفها البعض الثاني: بأنها "شركة يكون نشاطها الرئيسي أو الوحيد تملك محفظة أوراق مالية، وإدارتها تمثل مشاركتها في رأس مال شركات أخرى، يطلق عليها بالشركة الوليدة"[٤]، ويعرفها البعض الأخر: بأنها "شركة تملك أسهما في عدة شركات أخرى تسمى بالشركات التابعة بالقدر الكافي الذى يمكنها من السيطرة على إدارة الشركة، بتقرير من الذى يتولى إدارة الشركات التابعة، وكيفية تسيير أو إدارة أمور الشركة التابعة"[٥].

ويعرفها المشرع المصري في المادة رقم (١) من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١م والخاص بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام. على أن الشركة القابضة تأخذ شكل الشركة المساهمة، وتعتبر من أشخاص القانون الخاص، وتتولى الشركة القابضة من خلال الشركات التابعة لها استثمار أموالها كما يكون للشركة القابضة وفقاً للمادة رقم (٢) من أجل تحقيق أغراضها القيام بما يلى:

١- تأسيس شركات مساهمة بمفردها.

٢- شراء أسهم شركات المساهمة أو بيعها أو المساهمة في رأسمالها.

---

(1) - David Crowther, Shahla Seifi: Corporate Governance and International Business, Book boon, 2000, P.55.

http://103.5.132.213:8080/jspui/bitstream/123456789/406/1/corpor

(٢) د. أشرف السيد حامد قبال: الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تحليلية لأهم ملامحه، مرجع سابق، صـ٤٠.

(٣) د. حسن محمد هند: مدى مسئولية الشركة الام عن ديون شركاتها الوليدة، مرجع سابق، صـ٥١.

(٤) د. حسام عيسى: الشركات متعددة الجنسيات، مرجع سابق، صـ٧٥.

(٥) د. محمود سمير الشرقاوي: المشروع متعددة القوميات والشركة القابضة كوسيلة لقيامه، مرجع سابق، صـ٣٩.

٣- تكوين وإدارة محفظة الأوراق المالية للشركة بما تتضمنه من أسهم وصكوك تمويل وسندات وأية أصول مالية أخرى.

وتنص المادة رقم (١٦) من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١م على أن: (الشركة تعتبر تابعة في تطبيق أحكام هذا القانون على الشركة التي يكون لإحدى الشركات القابضة نسبة ٥١% من رأس مالها على الأقل) وبناء على تلك المادة فإن: الشركة تعتبر قابضة وفقاً للقانون السابق إذا امتلكت ٥١% على الأقل من أسهم الشركة التابعة. ويجب على المشرع المصري عدم الوقوف إلى هذا الحد بل عليه ادراج هذه الشروط ايضا لكى تعتبر الشركة قابضة (الأم) لابد من توافر عدة عناصر، وهي كالتالي:

١- وجود شركة تسيطر على مجموعة من الشركات يطلق عليها الشركة الأم.

٢- وجود شركات يسيطر عليها من قبل الشركة الأم ويطلق عليها شركة تابعة أو شركة وليدة.

٣- أن تسيطر الشركة الأم على الشركة التابعة عن طريق تملك نسبة كبيرة من أسهمها.

٤- أن تتمتع الشركة التابعة بشخصية قانونية مستقلة عن الشركة الأم.

من كل ما سبق يتضح أن: العنصر الرئيسي بين الشركة الأم والشركة التابعة أو الوليدة يكمن في فكرة السيطرة، فالسؤال هنا: ما هو مفهوم السيطرة؟ وما هي صورها؟ يتجسد الإطار الاقتصادي للشركات دولية النشاط في فكرة سيطرة الشركة الأم على الشركات الوليدة رغم تمتع الأخيرة بشخصية قانونية مستقلة، سواء كان الربح هدفاً في ذاته أو وسيلة لتحقيق غاية كبيرة في بناء الشركة الأم، لذلك يتعين أن تتضافر جهود الشركات الوليدة لزيادة أرباح الشركة الأم دون اعتبار لمصالح هذه الفروع أو الشركات، أو مصالح البلدان المضيفة التي تعمل فيها[1].

---

(1)- **Joan Edelman Spero, Jeffrey Hart: The Politics of International Economic Relations, Cengage Learning, 2009. P.124.**

https://books.google.com.eg/books?hl=ar&lr=&id=ueg7AAAAQBAJ&oi

لذلك فهناك شبة إجماع بين الفقهاء على أن: مفهوم السيطرة هو المعيار المميز للشركات التابعة وأنه يتجسد في علاقة التبعية التي تربط تلك الشركات بالشركة الأم[١]، فالشركات دولية النشاط تتميز بوحدة السيطرة والإدارة التي تخضع لها الشركات الوليدة المنتشرة في أنحاء العالم، وهى ضرورة تفرضها وحدة الاستراتيجية الإنتاجية العالمية التي تعمل في إطارها الشركات دولية النشاط[٢]. وبالنسبة لصور السيطرة، تتخذ سيطرة الشركة الأم على الشركات التابعة لها واحدة وأكثر من ثلاث صور للسيطرة هي السيطرة المالية والسيطرة الإدارية والسيطرة التكنولوجية[٣].

١ – **السيطرة المالية:** وتتمثل في قيام الشركة الأم بالسيطرة على الشركات التابعة من الناحية المالية، بالمساهمة في رأس مالها بنسبة٥١% أو أكثر، مما يمكنها من الاستحواذ على غالبية الاصوات داخل جمعيتها العمومية فتستطيع التحكم في قرارات الشركة التابعة وعزل وتعيين أعضاء مجلس الإدارة[٤]، وهذا النوع من السيطرة يعتبر الصورة التقليدية للسيطرة داخل الشركات المساهمة عموماً والشركات دولية النشاط على وجه الخصوص.

٢ – **السيطرة الإدارية:** تبدو عندما تكون الشركة الأم عضواً في مجلس إدارة الشركة الوليدة، ويكون لها حق اتخاذ القرار فيها، وخاصة فيما يتعلق بالقرارات الاستراتيجية المهمة كتلك المتعلقة بسياسة التسويق والاستثمار وتعيين كبار المديرين في الشركة الوليدة[٥]، أو من خلال إبرام اتفاقيات تعاقدية بين الشركة الأم والشركة التابعة،

---

(١) د. حسام عيسى: المشروعات متعددة القوميات، مرجع سابق، صـ٦٠ – ٦١.

(1)- Jean d Aspremont: Participants in the International Legal System: Multiple Perspectives On Non State Actors in International Law, Routledge Research in International Law, Taylor & Francis, 2011, P.77.

(٣) د. شريف محمد غنام: الإفلاس الدولي لمجموعة الشركات متعددة الجنسيات، مرجع سابق، صـ١٨ وما بعدها.

(٤) د. محمود سمير الشرقاوي: المشروع متعددة القوميات والشركة القابضة كوسيلة لقيامه، مرجع سابق، صـ٥١.

(٥) د. سوزي عدلي ناشد: ظاهرة التهرب الضريبي الدولي واثارها على اقتصاديات الدول، مرجع سابق، صـ٤٦.

تمكنها من تحقيق تلك السيطرة على مجلس إدارة الشركة التابعة وتوجيه سياستها واستراتيجيتها بما يتوافق مع مصالح الشركة الأم.

٣ – **السيطرة التكنولوجية:** هي أخطر وأحدث صور السيطرة على الإطلاق في الآونة المعاصرة، وذلك نظراً لأهمية التكنولوجيا اليوم كعنصر أساسي في الإنتاج، وتعد التكنولوجيا سلعة احتكارية، وتعتبر من الناحية الاقتصادية مال غير قابل للنفاذ ومال قابل للاستعمال بواسطة عدة أطراف في نفس الوقت، وأنه مال ذو نفقة نقل ضئيلة. فالمعلومات تنقل عادة دون تكلفة لا تقارن بنفقة إنتاجها[١]، وفى هذا النوع من السيطرة تبرز براعة الشركة الأم في بلوغ هدفها في إحكام قبضتها اقتصاديا ودولياً على شركاتها التابعة المنتشرة في العالم، ولذلك أصبحت أهميتها تفوق أهمية رأس المال المادي[٢]. وهكذا يتضح أن للشركة الأم الحق في فرض سيطرتها الإدارية والمالية على الشركة التابعة لها على الرغم من استقلال الشخصية المعنوية للشركة التابعة، فما هي ماهية الشركة التابعة؟ وما سماتها؟ هذا ما يتناوله المبحث التالي.

---

(١) د. أحمد يوسف عبده الشحات: ممارسات الشركات دولية النشاط في مجال التكنولوجيا، مرجع سابق، صـ١١٩.

(٢) د. محمود الكيلاني: جزاء الاخلال في تنفيذ العقود الدولية لنقل التكنولوجيا، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٨م، صـ ١٤٥.

المبحث الثالث

التنظيم القانوني للشركة التابعة (الوليدة)

الشركة الوليدة من الناحية القانونية لها استقلالها، فهي ذات شخصية قانونية مستقلة عن الشركة الأم (المركز الرئيسي) للشركة دولية النشاط، وتخضع للقوانين الداخلية للبلد المضيف الكائنة به، أما من الناحية الاقتصادية فهي تابعة للشركة الأم، وعادة ما تكون الشركة الوليدة في بلدان مختلفة عن بلد الشركة الأم[١]، ويمثل حقيقة العلاقة بين الشركة الأم والشركات الوليدة، عنصر السيطرة والرقابة واتخاذ القرار من جانب الشركة الأم على الشركات الوليدة[٢].

ولا يشترط لتحقيق عنصر السيطرة من الشركة الأم على الشركات الوليدة تملك نسبة معينة من رأسمالها حيث ثبت علمياً، أنه وإن كانت نسبة المساهمة اللازمة قانوناً لتحقيق السيطرة على الشركة هي ما يزيد عن٥٠% من رأسمالها، فإن الواقع العملي يظهر أحيانا أن امتلاك نسبة أقل قد تتراوح ما بين ١٠% إلي ١٥% من رأس المال قد يكون كافيا لتحقيق تلك السيطرة[٣]، ومن الجدير بالذكر أن الشركة الوليدة. إما أن تكون قائمة بالفعل وتشارك فيها الشركة الأم بشراء عدد من أسهم رأس مالها، بحيث تمتلك منها قدرا يعطيها الحق في السيطرة على إدارة هذه الشركة، أو أن تقوم الشركة الأم بإنشاء شركة وليدة مملوكة لها بالكامل في حدود ما يسمح به قانون البلدان المضيفة.

وقد ثار خلاف بين الفقهاء حول تعريف الشركة التابعة وإن اتفقوا على ضرورة توافر عنصر التبعية بين الشركة التابعة والشركة المتبوعة، ولكن اختلفوا في الأساس

---

(١) – يتعين التفرقة ما بين الشركة التابعة والفرع، الشركة التابعة (الوليدة) تم تعريفها سابقاً أما الفرع هو "عبارة عن منشأة فرعية منتسبة قانوناً للشركة الأم ولا تملك شخصية قانونية مستقلة، لذلك فهو يعد مجرد امتداد للشركة الأم"، ومن ثم تكون ذمته المالية جزء لا يتجزأ من الذمة المالية للشركة الأم ويكتسب جنسيتها ويمارس نفس الانشطة التي تقوم بها الشركة الأم. راجع في التمييز بينهما. مقال بعنوان العولمة التجارية والإدارية والقانونية، الشركات الأم والتابعة والفرع. موقع البيان الاقتصاد بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٤.

https://www.albayan.ae/economy/2000-08-04-1.105266

(٢) د. شريف محمد غنام: الإفلاس الدولي لمجموعة الشركات متعددة الجنسيات، مرجع سابق، صـ٢٧.

(٣) د. حسام عيسى: المشروع متعددة القوميات، مرجع سابق، صـ٦٠ – ٦١.

الذى بنوا عليه تلك التبعية، لذلك يرى البعض أن هذا الأساس قد يكون سببه المنظومة التعاقدية التي تمت بين الشركة التابعة (الوليدة) والشركة المتبوعة (الأم)، ويرى البعض أن أساس هذه التبعية هو قيام الشركة المتبوعة بتأسيس الشركة التابعة من بدايتها بغض النظر عن عملية المساهمة حيث وفقا لهذا الرأي أنها ليست إلا عملية استثمار مالي[١].

ويذهب رأى من الفقه إلى أن مساهمة شركة في رأس مال شركة أخرى قد لا يقصد به السيطرة أو الهيمنة على هذه الشركة، وقد يكون الهدف من هذه التبعية والمساهمة هو مجرد الاستثمار المالي، وقد يكون الهدف من تلك المساهمة إيجاد نوع من العلاقة التي تربط بين الشركتين عن طريق قيام شركة دولية بالمشاركة في تأسيس تلك الشركة، وقيامها بشراء حصص مناسبة من أسهم تلك الشركة، وقيامها بشراء حصص مناسبة من أسهمها في البورصة يمكنها من السيطرة على تلك الشركة، والتحكم في قرارات الشركة من خلال توجيه مجلس إدارتها، فتنشأ بين الشركتين علاقتين، أولاهما: هي علاقة مادية من خلال مساهمة شركة في تأسيس شركة أو امتلاك نسبة ملائمة من أسهم تلك الشركة الثانية، وثانهما: علاقة أخرى شخصية تتمثل في قيام الشركة الأولى بالسيطرة على الشركة الأخرى[٢].

ويرى جانب من الفقه تعريف الشركة التابعة بأنها "تلك التي تخضع للسيطرة المالية المستثمرة والمستقرة لشركة أخرى"، والمقصود بالسيطرة المالية هي تلك التي تنتج عن تملك نسبة معينة من رأس مال الشركة، ويرى جانب أخر من الفقه أن الشركة التابعة هي "الشركة التي تنشأ بينها وبين شركة أخرى علاقة قانونية، تمتلك الشركة الأخرى لنسبة كبيرة من أسهم الشركة التابعة والمشاركة في تأسيسها وتقوم تلك الشركة الأخرى بالتحكم في إدارة الشركة التابعة وتوجيه قرارات جمعيتها العمومية"[٣].

---

(١) د. محمد شوقي شاهين: الشركات المشتركة "طبيعتها وأحكامها في القانون المصري والمقارن" رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، سنة١٩٨٧م، صـ٦٩.

(٢) د. حسام عيسى: الشركات المتعددة القوميات، مرجع سابق، صـ٥٩.

(٣) د. شريف محمد غنام: الإفلاس الدولي لمجموعة الشركات متعددة الجنسيات، مرجع سابق، صـ٢٦.

ويمكن من خلال تلك التعريفات تحديد مفهوم الشركة التابعة أو الوليدة الذى يتبناه كثير من الفقه وهو الشركة التابعة: هي التي تخضع لسيطرة شركة أخرى، وذلك لقيام الأخيرة بتملك كل أو أغلب أسهم أو حصص رأس مال الشركة الأولى، أو بسيطرة الشركة الأم على مجلس إدارة الشركة التابعة التي تتولى اتخاذ القرار والتحكم في قراراتها وتوجيه سياسة الشركة التابعة بما يخدم مصالحها". ومن هنا يتضح أن خضوع الشركة التابعة لسيطرة الشركة الأم يعد أهم صفات الشركة التابعة، وهى أساس التبعية، وتخضع الشركة التابعة للشركة الأم من خلال تملك الشركة الأم لكل أو أغلب اسهمها وحصصها، أو من خلال قيام الشركة الأم بالتحكم في مجلس إدارة الشركة، وتعيين أعضائها وعزلهم والتحكم في قرارات الشركة التابعة بما يتناسب مع استراتيجية الشركة الأم[١] فالشركة الأم تعمل على زيادة أرباحها من خلال تطبيق استراتيجية موحدة تسيطر بها على جميع شركاتها التابعة بحيث يؤدى تضافر جهود تلك الشركات التابعة والمنتشرة في العديد من بلدان العالم دون اعتبار لمصالحها الذاتية أو لمصالح البلدان المضيفة التي تعمل فيها تلك الشركات، ومن هنا يظهر تدخل الشركة الأم في إدارة الشركات التابعة لها مالياً وإدارياً.

ورغم سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة إلا أنها تتمتع بنوع من الاستقلال القانوني حيث يكون لها وجود قانوني مستقل كالاسم أو العنوان الذى يميزها عن غيرها من المنشآت الأخرى، وخضوعها لأحكام قانونية مختلفة عن الشركة الأم[٢].

لذلك يترتب على الشخصية المعنوية للشركة التابعة أن يكون لها جنسية، وعليه فإن جنسية الشركة هي جنسية البلد الذي فيه الشركة بموجب قوانينه، ويكون لها موطن وهو مكان المركز الرئيسي أو الفعلي، ويعتبر هو عنوان الشركة التي ترسل له المراسلات، أو إقامة الدعاوى، أو تحديد المحكمة المختصة بالدعاوى القضائية أو شهر الافلاس، وتتمتع الشركة التابعة أيضاً بذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية

---

(١) د. صلاح أمين أبو طالب: الشركات القابضة في قانون قطاع الأعمال العام، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٩٤م، صـ٧٣.

(٢) – مقال بعنوان الشركات متعددة الجنسيات، مرجع سابق.

https://bil100.skyrock.com/2185680753-posted-on-2008-12-11.html

للشركة الأم، وكذلك تتمتع بأهلية قانونية وفقاً لعقد التأسيس الذى قام بإنشائها وفى حدود الأغراض التي حددها[1]. وهكذا يتضح لنا من خلال هذا الفصل. خصائص الشركات دولية النشاط وتنظيمها القانوني، من خلال عرض نشأة وتعريف الشركات دولية النشاط، وخصائص هذه الشركات، وتكوينها من أجل التعمق في بحث ودراسة التكامل والاتفاق مصلحة كل من الشركات دولية النشاط والبلدان المتقدمة ضد اقتصاديات البلدان النامية.

(١) د. حسن محمد هند: مدى مسئولية الشركة الأم عن ديون شركاتها الوليدة في مجموعة الشركات، مرجع سابق، صـ٧٥.

الخاتمة

هكذا اكتمل موضوع بحثنا الذي يدور حول موضوع "الشركات دولية النشاط" من حيث خصائصها وتنظيمها القانوني، وانتهي إلي أن الشركات دولية النشاط تختلف في نواح عديدة عن غيرها من الشركات والمنشآت الأخرى، نظراً لطبيعة نشاطها، والمصالح المتباينة لكل من الشركة دولية النشاط والبلدان التي تنتمى لها والبلدان المضيفة التي يتم الاستثمار داخلها. وقد برزت ملامح هذه الشركات في(تطورها التاريخي، وخصائصها، والتنظيم القانوني لتكوينها)، وأن النظام الاقتصادي العالمي الذى يواجه البلدان الساعية إلي التنمية في الوقت الراهن وخاصة البلدان النامية، يختلف اختلافاً جذرياً عن النظام الاقتصادي الذى عرفه العالم في الستينات والسبعينات. إذ يمكن الآن الحديث عن اقتصاد كوني أو كوكبي، تقوده الشركات دولية النشاط بتفوقها الإداري والتكنولوجي، وما تتمتع به من قدرات هائلة في مجال الاستثمارات والإنتاج في العالم، يمكن أن تسهم في تشغيل الطاقات العاطلة والقوة العاملة في أي بلد وتغير كل مقاييسها اقتصادياً وعالمياً، لأنه من المعلوم أن هذه الشركات تعتبر الآن على قدم المساواة مع البلدان بل تتفوق في بعض الأحيان.

وإن كثيرًا من البلدان النامية قد علقت آمالاً عريضة على استثمارات الشركات دولية النشاط في الدفع بعملية التنمية الاقتصادية، مما اضطرها إلي الانصياع إلي السياسات التي فرضت عليها لتحرير اقتصادها وخصخصة مشروعاتها وفتح أسواقها أمام هذه الشركات ومنحها الكثير من المزايا والحوافز الضريبية وغير الضريبية، إلا أنها لم تجن ما وعدت به من زيادة فرص العمل والحد من البطالة وزيادة الصادرات ودعم الشركات المحلية وانخفاض الأسعار، بل يمكن القول بأن ما حدث هو العكس كارتفاع الاسعار وزيادة عدد البطالة وخروج الشركات المحلية من السوق بسبب الممارسات غير المتناسقة التي تمارسها بعض الشركات دولية النشاط وأهم هذه النتائج هو نقص الحصيلة الضريبية بالبلدان المضيفة.

ويمكن تفادى هذه الأضرار بالاندماج بين الشركات المحلية لتوفير رؤوس الأموال الكافية والقادرة على تحقيق أهداف البلدان النامية وتوحيد الإدارات وفتح أسواق جديدة، كما أن الاندماج يعد سبيلا للشركات الوطنية للخلاص من الانهيار والإفلاس، وكذلك يعمل الاندماج على تقوية اقتصاد البلد وزيادة رؤوس الأموال القوية التي تمكنها من المحافظة

على أسواقها الداخلية وفتح أسواق جديدة، وتلجأ الشركات إلى سياسة الاندماج لأسباب متنوعه. تختلف باختلاف ظروف كل شركة، فقد يكون الدافع لتحقيق التكامل أو بدافع المنافسة، وقد يكون اللجوء إلى الاندماج لعلاج حالة الشركات المتعثرة، حيث تلجأ الشركات التي تعانى من الأزمات الاقتصادية أو من الديون إلى طريق الاندماج مع شركة أخرى ذات إمكانيات اقتصادية عالية وإدارية افضل، أو قد يتم اللجوء الى الاندماج بين الشركات بغية تحقيق مصالح وطنية لحماية الاقتصاد الوطني والحفاظ على البلد ذاته من التعرض للظروف الاقتصادية التي قد تعصف به، وقد يكون السبب والدافع الحقيقي للاندماج هو الرغبة في السيطرة والاحتكار. وأخيراً. وفي ضوء ما تقدم. يعد الاندماج الداخلي للشركات الوطنية وسيلة ناجحة بالنسبة للبلدان النامية والعربية أيضاً، لخلق كيانات اقتصادية عملاقة تستطيع مواجهة الشركات دولية النشاط الأمريكية والأوروبية واليابانية كما فعلت شركات بلدان جنوب وشرق أسيا مثل كوريا الجنوبية والصين وهونج كونج.

والله ولي التوفيق،،،،

مراجع البحث باللغة العربية

أولاً: الكتب:

١- **د. أحمد محمد مصطفي نصير:** دور الدولة إزاء الاستثمار وتطوره التاريخي، الجزء الأول والثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة٢٠١٠م.

٢- **د. أحمد محمد عبدالله راجح:** القانون الواجب التطبيق على الشركة متعددة الجنسية، بدون ناشر، بدون مكان نشر، سنة ٢٠٠٢م.

٣- **د. أشرف السيد حامد قبال:** الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، سنة ٢٠١٣م.

٤- **د. أشرف محمد دوابه:** الاستثمار في الاسلام، الطبعة الأولي، دار السلام، القاهرة، سنة ٢٠٠٩م.

٥- **د. السيد عبدالمنعم المراكبي:** التجارة الدولية وسيادة الدولة، دراسة لأهم التغيرات التي لحقت سيادة الدولة في ظل تنامي التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة٢٠٠٥م.

٦- **د. السيد عطية عبدالواحد:** العلاقات الاقتصادية الدولية (الشركات دولية النشاط- الاستثمار الأجنبي المباشر- النظام النقدي الدولي نشأته وتطوره وخيارات إصلاحه- صندوق النقد الدولي- البنك الدولي- العملة الأوربية الموحدة اليورو- العولمة- اتفاقية الجات- منظمة التجارة العالمية- اتفاقيات التجارة العالمية وتأثيرها المنتظر على الاقتصاد المصري)، الجزء الثاني، دار النهضة العربية ،القاهرة، سنة٢٠٠٤م.

٧- **د. حسام عيسى:** الشركات متعددة القوميات، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، سنة ١٩٩٠م.

٨- **د. حسنى المصري:** اندماج الشركات وانقسامها، دراسة مقارنة بين القانون المصري والقانون الفرنسي)، دار الكتب القانونية، القاهرة، سنة ٢٠٠٧م.

٩- **د. جريتمان ميشال:** ماذا تعرف عن الشركات متعددة الجنسيات، معهد اللغات والترجمة نيوقوسيا، حلب، سنة ١٩٨٩م.

١٠- **د. جلال ناصر:** الاستثمار والشركات المتعددة الجنسية الأسلوب العلمي لحماية الملكية الفكرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، سنة ٢٠٠٩م.

١١- **د. جورج الراسي:** الاشتراكية والشركات متعددة الجنسيات، إصدار النفط والتنمية ١٩٧٧م، مطبعة الاديب، بغدادية رقم الإيداع ١٣٤٥، سنة ١٩٧٧م.

١٢- **د. خلاف عبد الجبار خلاف:** مبادئ الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة١٩٩٢م.

١٣- ـــــــــ: الاتفاقيات الاقتصادية الدولية وتطورها المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة٢٠٠٣م.

١٤- **د. خليل فيكتور تادرس:** المركز المسيطر في السوق المعنية على ضوء أحكام قوانين حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة٢٠٠٧م.

١٥- **د. دريد محمود على السامرائي:** النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات، دار الاصالة المعاصرة، القاهرة، سنة ١٩٩٨م.

١٦- **د. رضا عبدالسلام:** محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، المنصورة، سنة ٢٠١٠م.

١٧- **د. زكريا محمد بيومي:** النظام الضريبي الدولي، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، سنة ٢٠٠٠م.

١٨- **د. سامى سلامه نعمان:** الشركات دولية النشاط وأثرها على المنافسة والعمالة والتصدير في الدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة، كلية الحقوق، جامعة بنى سويف، سنة٢٠٠٨م.

١٩- **د. سعودي سرحان:** قانون التجارة المصري الشركات التجارية الخاصة وشركات الأشخاص وشركات الأموال، الكتاب الأول والثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ٢٠٠٧م.

٢٠- **د. سميحة القليوبى:** الشركات التجارية النظرية العامة للشركات، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة٢٠١٤م.

٢١- **د. سيد طه بدوي:** دور الشركات العابرة للحدود في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشرة إلي الدول النامية، في ظل تطبيق اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (تريمز TRIMS)، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة٢٠٠٥م.

٢٢- **د. شريف محمد غنام:** الإفلاس الدولي لمجموعة الشركات متعددة الجنسيات (مسئولية الشركة الأم الأجنبية عن ديون شركاتها الوليدة)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، سنة٢٠١٠م.

٢٣- **د. صلاح أمين أبو طالب:** الشركات القابضة في قانون قطاع الأعمال العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤م.

٢٤- ـــــــــ: إدارة الأعمال الدولية والعالمية (استراتيجيات الشركات عابرة القارات الدولية ومتعددة الجنسية والعالمية)، الدار الجامعي، الاسكندرية، سنة ٢٠٠٧م.

٢٥- **د. فليح حسن حلف:** العولمة الاقتصادية، الطبعة الأولي، عالم الكتب الحديث، الأردن، سنة ٢٠١٠م.

٢٦- **د. فوزي الاخناوي:** دول الجنوب وأزمة الاقتصاد الدولي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة٢٠٠٠م.

٢٧- **د. عبدالسلام أبو قحف:** إدارة الأعمال الدولية (نظريات التداول، جدوى الاستثمارات الأجنبية، أشكال الاستثمارات الأجنبية، سياسة الحافز وتوجيه الاستثمارات الأجنبية داخل البلاد)، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، الطبعة الرابعة، سنة ١٩٩٨م.

٢٨- **د. عبدالمطلب عبدالحميد:** العولمة اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، سنة ٢٠٠١م.

٢٩- ـــــــــ: العولمة الاقتصادية (منظماتها- شركاتها- تداعياتها)، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٦م.

٣٠- **د. عزت عبد الحميد البرعي:** الاقتصاد السياسي والتحليل الاقتصادي الكلى، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، سنة ١٩٩٣م.

٣١- **د. عماد محمد على عبد الطيف العاني:** اندماج الأسواق المالية الدولية، أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٢م.

٣٢- **د. عوض اكرام عبدالرحيم:** السوق الشرقية أوسطية، مركز الحضارة العربية، القاهرة، سنة ٢٠٠٠م.

٣٣- **د. كارى كروسي نسكي- نيك روبنز، ترجمة: علا أحمد إصلاح:** الاستثمار المستدام فن الأداء طويل الأجل، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، سنة٢٠١١م.

٣٤- **د. مايكل تانزر وآخرون:** من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني، دور الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، سنة١٩٨١م.

٣٥- **د. محسن شفيق:** المشروع ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ٢٠٠٦م.

٣٦- **د. محمد السيد سعيد:** الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سنة١٩٨٩م.

٣٧- **د. محمد عثمان إسماعيل حميد:** استراتيجيات الإدارة الدولية في الشركات الدولية والمتعددة الجنسية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٩٤م.

٣٨- **د. محمد غانم:** الاستثمار في الاقتصاد السياسي والإسلامي وتشريعات واتفاقيات الاستثمار، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، سنة٢٠١١م.

٣٩- **د. ناصر عثمان محمد عثمان:** ضمانات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، الطبعة الأولي، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ٢٠٠٩م.

٤٠- **د. نبيل عبدالرؤوف إبراهيم:** شركات المجموعة تأصيل علمي مقارن، كلية التجارة جامعة عين شمس، بدون نشر، سنة٢٠١٠م.

٤١- **د. نسرين نصر الدين حسين:** نظرة عالمية على الاستثمار الأجنبي مع التطبيق على مصر، منشأة المعارف، الاسكندرية، سنة٢٠٠٦/٢٠٠٧م.

٤٢- **د. نشأت على عبدالعال:** الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، سنة ٢٠١٢م.

٤٣- **د. يحيى عبدالرحمن رضا:** الجوانب القانونية لمجموعة الشركات غير الوطنية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة١٩٩٤م.

ثانياً: الرسائل العلمية:

١- **د. إبراهيم عبدالعزيز إسماعيل النجار:** معوقات تطبيق الضريبة العامة على المبيعات وإمكانية التحول إلى الضريبة على القيمة المضافة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، سنة٢٠٠٣م.

٢- **د. أحمد السيد عبدالعزيز عبدالعال:** النظام القانوني لتسوية منازعات عقود الاستثمار في نطاق القانون الدولي العام، دراسة تطبيقية على المنظمات الدولية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، سنة ٢٠٠٩م.

٣- **د. احمد حمدي محمود الشيخ:** محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول النامية وبالتطبيق على جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة طنطا، سنة١٩٩٩م.

٤- **د. أحمد رجب عبدالخالق قرشم:** الشركات دولية النشاط وآثارها في تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر والدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، سنة٢٠١٦م.

٥- **د. أحمد مغاورى دياب:** دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية الصادرات المصرية مقارنة بدور الشركات المصرية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنوفية، سنة٢٠٠٢م.

٦- **د. احمد يوسف عبده الشحات:** ممارسات الشركات دولية النشاط في مجال التكنولوجيا وتطور الاقتصاديات المتخلفة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، سنة١٩٩٠م.

٧- **د. أميرة محمد جلال ندا:** ممارسات الشركات دولية النشاط وتأثيرها على القدرات التكنولوجيا والمعلوماتية في اطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، سنة ٢٠١٥م.

٨- **د. إيمان فيصل السيد السعداوي:** اثر التعليم التنظيمي على سد الفجوة المعرفية، دراسة تطبيقية على الشركات متعددة الجنسية العاملة في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة طنطا، سنة٢٠١٢م.

٩- **د. باهي محمد يسن عبدربه:** دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في مصر- بالإشارة إلي التجربة الماليزية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، سنة٢٠١١م.

١٠- **د. تامر محمود راجي احمد:** التنظيم القانوني للشركة متعددة الجنسيات، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، سنة ٢٠١٣م.

١١- **د. رجاء يوسف عز الدين:** الشركات العابرة للقوميات ودورها في التنمية الاقتصادية في مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سنة١٩٨٤م.

١٢- **د. جميل عبدالرحمن صابوني:** التهرب الضريبي للشركات عابرة القوميات، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، سنة ٢٠٠٥م.

١٣- **د. حسن محمد هند:** مدى مسئولية الشركة الأم عن ديون شركاتها الوليدة في مجموعة الشركات مع إشارة خاصة للشركات متعددة القوميات، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، سنة١٩٩٧م.

١٤- **د. خالد محمد السيد موسي:** دراسة تحليلية للمشكلات المحاسبية لدمج الشركات متعددة الجنسيات، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، سنة٢٠١٠م.

١٥- **د. سماح محمد أحمد أحمد عياد:** فرص التعليم واكتساب المعرفة الإدارية من الشريك الأجنبي وأثرها على أداء المشروعات الدولية المشتركة في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، سنة٢٠١١م.

١٦- **د. سوزي عدلي ناشد:** ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وأثارها على اقتصاديات الدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، سنة ١٩٩٨م.

١٧- **د. صفوت أحمد عبدالحفيظ أحمد:** دور الاستثمار الأجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، سنة ١٩٩٩م.

١٨- **د. صلاح السعيد إبراهيم شهاب:** معايير المحاسبة الدولية ومدى اتباع الشركات متعددة الجنسيات لها، بالتطبيق على الوحدات الأجنبية العاملة في مصر دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة طنطا، سنة١٩٩٩م.

١٩- **د. فايزة علي السيد ابراهيم عبد الرسول:** الشركات دولية النشاط وأثرها على اقتصاديات الدول النامية مع التركيز على مصر والسودان، رسالة دكتوراه، معهد الراسات الافريقية والاسيوية كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، سنة ١٩٨٦م.

٢٠- **د. عاطف سيد رمضان محمد:** المعاملة الضريبية للحقوق المعنوية للشركات متعددة الجنسيات، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، سنة ٢٠١٠م.

٢١- **د. على خلف عبد الرحيم على:** نشأة وتطوير القاعدة الدولية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، سنة٢٠١٠م.سسسسسى

٢٢- **د. عماد محمد الليثي:** أثر العولمة الاقتصادية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة طنطا، سنة ٢٠٠٩م.

٢٣- **د. عمر هاشم محمد صدقة:** ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، سنة٢٠٠٦م.

٢٤- **د. غسان على على:** الاستثمارات الأجنبية ودور التحكيم في تسوية المنازعات التي قد تثور بصددها، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، سنة٢٠٠٤م.

٢٥- **د. محمد شوقي شاهين:** الشركات المشتركة "طبيعتها وأحكامها في القانون المصري والمقارن، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، سنة١٩٨٧م.

٢٦- **د. محمد عبده سعيد إسماعيل:** الشركات المتعددة الجنسية ومستقبلها في الدول النامية، مع الاشارة الى مصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، سنة١٩٧٨م.

٢٧- **د. محمود الكيلاني:** جزاء الاخلال في تنفيذ العقود الدولية لنقل التكنولوجيا، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٨م.

٢٨- **د. مختار عبدالحكيم طلبه:** المعاملة الضريبية للشركات دولية النشاط في القانون المصري والقانون المقارن، دراسة تحليلية وانتقادية للنصوص المعنية في القوانين الضريبية والاتفاقيات الضريبية النموذجية والثنائية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، سنة ١٩٩٨م.

ثالثاً: أبحاث وكتب على الانترنت:

١- **د. السيد ياسين:** الزمن العربي والمستقبل العربي، دار المستقبل العربي، سنة ١٩٩٨م.

https://books.google.com.eg/books?id=57PcDgAAQBAJ&p

٢- **د. تيودور نوران:** الشركات متعددة الجنسيات والاقتصاد السياسي للاستثمار الأجنبي المباشر، ترجمة باسم حمادي الحسن، دار الفارس للنشر والتوزيع، سنة٢٠٠٠م.

http://www.modernjordan.com/1992-%D8%

٣- **د. جون سوليفان:** البقاء والازدهار في ظل الاقتصاد العالمي، المدير التنفيذي لمركز المشروعات الدولي في غرفة التجارة الأمريكية، بحث منشور على الإنترنت: ٢٠١٧/١/٣

Http://www.Cipe egypt/cases/casesog.him

٤- **د. محمد عادل زكى:** الشركات دولية النشاط، موقع الحوار المتمدن، العدد ٣٨٩٠، ٢٠١٢/١٠/٢٤.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=32951

٥- **د. محمد خيتاوى:** الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الاقتصادية الدولية، سنة٢٠٠٩م، ٢٠٢٠/١/٨

https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D9%

٦- **د .مغيلي مليكة:** الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها علي سيادة الدول، جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق، إدارة أعمال السنة٢٠١٤م.

https://www.academia.edu/32351730/%D8%7 .٢٠٢٠/١/١

٧- **د. محمد نبيل الشيمى:** الشركات المتعددة الجنسية والدول النامية منافع ومآخذ ، ديوان أصدقاء المغرب ٢٠١٧/١/٣٠

https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/0sYsVUHJVI0/LPQ2HjIKreYJ

رابعاً: مقالات على الانترنت:

١- **د. حسن مصدق:** الشركات متعددة الجنسيات تؤسس نظام عالمي متعدد الاقطاب، مقال في ٢٠١٥/١١/٧ العدد ١٠٠٩٠ مجلة العرب.

http://www.alarab.co.uk/?id=6576

٢- مقال في منتديات ستار تايمز أرشيف الاقتصاد والاعمال ، بعنوان (الشركات متعددة الجنسيات) بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٠٠٩,١/١٢/٢٢

https://www.startimes.com/?t=21057973

٣- مقال بعنوان الشركات متعددة الجنسيات (منتديات الجلفة لكل الجزائر والعرب) بتاريخ٢٠٠٨/١٢/٢

http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=79376

٤- مقال في الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، بعنوان الشركات متعددة الجنسيات، بتاريخ ٢٠١٩/٦/٦. https://www.politics-dz.com/%D8%

٥- مقال بعنوان أكبر ١٥ صفقة اندماج واستحواذ في التاريخ، تاريخ النشر: ٢٠١٦/٠٩/١٥، بقلم: أحمد البشير، دبي.

http://www.alkhaleej.ae/econo.dpuf

خامساً: الأبحاث المتخصصة:

١- **د. أحمد مصطفى معبد:** معوقات الاستثمار في مصر، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية الحقوق- جامعة بنها في الفترة من ١٧-١٨ أبريل ٢٠٠٦م تحت عنوان (الجوانب القانونية والاقتصادية للاستثمار في مصر)، سنة ٢٠٠٦م.

٢- **د. اسماعيل على بسيوني:** الاندماج والتحالفات الاستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، سنة٢٠٠٥م.

٣- **مقال من إصدارات صندوق النقد الدولي،** ترجمة ا. **أمينة عبدالعزيز**:وكيل أول وزارة التعاون الدولي سابقا، والاستاذ أحمد هاشم خاطر: مدير عام الترجمة والنشر بمعهد التخطيط القومي، بعنوان العولمة والفرص المتاحة للدول النامية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الخامس، العدد الثاني، ديسمبر ١٩٩٧م.

٤- **د. حسين حمدان، د. عدنان سليمان الأحمد:** الشركات الكونية وتأثيرها على البنية الاجتماعية والاقتصادية، دراسة تحليلية، مجلة دراسات مستقبلية، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، العدد العاشر يوليو سنة ٢٠٠٤م.

٥- **د. خالد سعد زغلول حلمي:** العولمة والتحديات الاقتصادية وموقف الدول النامية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مجلة الكويت، العدد الأول، السنة السادسة والعشرون، مارس٢٠٠٢م.
٦- **د. خالد عبدالرحمن البسام:** تحديد العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلة ربع سنوية، تصدرها كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الثاني، ابريل سنة ٢٠٠٩م.
٧- **د. شيماء صابر صالح:** أثر التكامل الاقتصادي على تحرير التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر لكلاً من المكسيك وإسبانيا، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلة ربع سنوية تصدرها كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الأول يناير ٢٠١٠م.
٨- **د. عبدالحميد صديق عبد البر:** المحددات المحلية والدولية للاستثمار الأجنبي المباشر وأساليب زيادة تدفقاته الي مصر، دراسة مقارنة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلة ربع سنوية تصدرها كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الأول يناير٢٠٠٤م.
٩- **د. كريم نعمة:** اهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة علوم انسانية لسنة الثالثة العدد ٢٧ لعام٢٠٠٦م.
١٠- **د. محمد أحمد سليمان عيسي:** النظام القانوني للشركات متعددة الجنسية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلة نصف سنوية تصدرها كلية الحقوق- جامعة المنوفية، السنة(٢١)، العدد (٢٥)، الجزء الأول، مايو ٢٠١٢م.
١١- **د. محمود احمد المتيم:** محددات زيادة جاذبية الدول الأفريقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، مجلة نصف سنوية تصدرها كلية التجارة جامعة بنها، السنة الحادية والثلاثون، العدد الأول مجلد ثاني سنة ٢٠١١م.
١٢- **د. محمود الطنطاوي الباز:** (تفسير السلوك الاقتصادي للمشروع دولي النشاط)، مجلة مصر المعاصرة، السنة ٧٩ العدد ٤١١ / ٤١٢ ابريل ١٩٨٨م٠
١٣- **د. محمود سمير الشرقاوي:** (المشروع متعدد القوميات والشركة القابضة كوسيلة لقيامه)، مجلة القانون والاقتصاد، بكلية الحقوق، جامعة القاهرة، العدد الثالث والرابع سنة ١٩٧٥م.
١٤- **د. منصور فرج السعيد:** النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في ظل قانون الاستثمار الجديد، دراسة قانونية اقتصادية مقارنة، مجلة الحقوق، مجلة ربع سنوية تصدرها جامعة الكويت، العدد الثالث، السنة السابعة والعشرون، سبتمبر٢٠٠٣م.
١٥- **د. هناء محمد سعيد كراره:** التأثيرات القانونية والاقتصادية والسياسية العولمة على مصر والعالم العربي)، المؤتمر السنوي السادس كلية الحقوق جامعة المنصورة، مارس ٢٠٠٢م.

مراجع البحث باللغة الأجنبية

1- **Anna Kochan:** BMW Innovates at New Leipzig Assembly Plant, Assembly Automation, vole 26, No2, 2006. http://www.emeraldinsight.com/doi/pdfplus/10.1108/01445150610658086 31/12/2016.

2- **Brewer L. Thomas and Young Stephen:** The Multilateral Investment System and Multinational Enterprises,Oxford,1998.https://oxford.universitypressscholarship.com/view/10.1093/acprof:oso/9780198293156.001.0001/acprof-9780198293156

3- China E-Commerce Business and Investment Opportunities Handbook, **World Strategic and Business Information Library, USA International Business Publications Intl Business Publications,2007.https://books.google.com.eg/books?id=OAnv0K70XQkC&printonepage&q&f=false 31/12/2016**

4- **David Crowther and Shahla Seifi:** Corporate Governance and International Business, Book boon, 2000.http://103.5.132.213:8080/jspui/bitstream/123456789/406/1/corporate-governance-and-international-business.pdf

5- **El-Garf, Mona Toema:** The role of multi-national corporations in technology transfer, determinants and policies, with an application to the case of Egypt, L'egypte contemporaine, 2001.https://www.africabib.org/rec.php?RID=241630649

5- **Economic Commission For Latin America and Caribbean:** Impact Of Privatization on The Banking Sector in The Caribbean, 2001.http://www.iiste.org/Journals/index.php/JEDS/article/viewFile/17509 30/12/2016

6- **Greg N. Gregoriou, Luc Renneboog:** International Mergers and Acquisitions Activity Since 1990, Recent Research and Quantitative Analysis, Quantitative Finance, Elsevier, 2007.

7- **Hans W. Reiner's, Dieter Thomaschewski, Alexander Gerybadze, Ulrich Hommel:** Innovation and International Corporate Growth, Springer Science & Business Media, 2010.
http://www.beckshop.de/fachbuc01.pdf 30/12/2016

8- **Harvey A Poniachek:** International Corporate Finance, Markets Transactions and Financial Management, Routledge Library Editions, International Business, 2013.

9- **H. David Hennessey, Jaen – Pierre Jeannet:** Global Account Management, Creating Value, JohnWiley&Sons,2003.https://www.wiley.com/enus/Global+Account+Management%3A+Creating+Value-p-9780470848920

10- **Isobel Dole, Robin Lowe:** International Marketing Strategy Analysis, Development and Implementation, Cen gage Learning, 2008.http://www.biu.ac.il/soc/sb/stfho/booklet.pdf 30/12/2016

11- **Joan Edelman Spero, Jeffrey Hart:** The Politics of International Economic Relations, CengageLearning,2009.https://books.google.com.eg/books?hl=ar&lr=&id=ueg7AAAAQBAJ&oi=fnd&pg=PR7&dq=The+Politics+of+International+Economic+Relations,+Joan+Edelman+Spero,+Jeffrey+Hart,+Cengage+Learning,+2009.&ots=o5wUBJfL1C&sig=I3lpfoX4FH8vnI59sQ2EAL_4Rlo&redir_esc=y#v=onepage&q=The%20Politics%20of%20International%20Economic%20Relations%2C%20Joan%20Edelman%20Spero%2C%20Jeffrey%20Hart%2C%20Cengage%20Learning%2C%202009.&f=false

12- **Jean d Aspremont:** Participants in the International Legal System, Multiple Perspectives On Non- State Actors in International Law, Routledge Research in International Law, Taylor & Francis, 2011.

13- **J.Ethier Wilfred:** Modern International Economics, Oxford University, London, 1995.

14- **Jens Gammelgaard and Christophe Dorrenbacher:** The Global Brewery Industry Markets, Strategies and Rivalries, New Horizons in International Business, Edward Elgar Publishing, 2013.

15- **Journal of International Commerce & Economics Volume III**, United States International Trade Commission, Diane Publishing, 2012.https://www.usitc.gov/journals/VolV.no1.pdf 30/12/2016

16- **Koide Ended– Jacob:** Environment of International Business, Second Edition, University of Washington, Kent Company Boston, 1985.

17- **Kate Gillespie, David Hennessey:** Global Marketing, Ceng age Learning 2014.

18- **Laura Alfaro, Sebnem Kalemli-Ozcan and Vadym Volosovych:** why Doesn't Capital Flow from Rich to Poor Countries? An Empirical Investigation National Bureau of Economic Research, Nber Working Paper Series, Cambridge, MA 02138, December 2005.https://www.researchgate.net/publication/24096175https://www.nber.org/papers/w11901

19- **Marc de smidt and Egbert waver:** The corporate firm in a changing world Economy, RLE International Business, Case studies in The Geography of Enterprise, Rle International Business, Routledge Library Editions, International Business Series, Routledge, 2013.

20- **Morisset Jacques and Pirnia Neda:** How tax convention and Incentives Affect foreign Direct Investment, The World Bank and international Finance Corporation Foreign Investment advisory service,December2000.https://www.researchgate.net/publication/2586801_How_Tax_Policy_and_Incentives_Affect_Foreign_Direct_Investment_A_Review_By_Jacques_Morisset/link/55d4154608ae0a34172270f0/download

21- **Piggott Judith:** International Business Economics, European Perspective, PalgraveMacmillan,London,2006.https://books.google.com.jm/books?id=wXNsnQAACAAJ&printsec=copyright#v=onepage&q&f=false

22- **Proceedings Twenty**-fifth Annual Convention of Rotary International, Rotary International, 2000.

23- **Richard John Schmidt**: The Divestiture Option, A Guide For Financial and Corporate Executives Planning, Greenwood Publishing Group, Contributions to The Study Of World, 2000.
https://books.google.com.sb/books?id=sPkl30CWLNQC&printsec=copyright#v=onepa

24- **Ramon Mullerat**: International Corporate Social Responsibility, The Role OF Corporations in The Economic Order of the 21 st Century, Kluwer Law International, 2010.https://www.amazon.co.uk/International-Corporate-Social-Responsibility-Mullerat/dp/9041125906

25- **Sarah Kniel**: Evaluating Intercultural Learning, Developing Key Skills Through the International Dukenet Markstrat Programme, Kassel University, Press Gumby, 2009.
https://books.google.lu/books?id=g3nKO0aSyOsC&printsec=frontcover&hl=de&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false

26- **Stijn Claessens and Luc Laeven**: A Reader in International Corporate Finance, The World Bank Publications 2006.
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/7111/370950v10Reade101OFFICIAL0USE0ONLY1.pdf?sequence=1&isAllowed=y
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/7115/370950v20Reade101OFFICIAL0USE0ONLY1.pdf?sequence=1&isAllowed=y

27- **Stiglitz, Joseph E**: Fair Trade for Oll, How Trade Con Promote Development, Oxford University, Press, 2005.
https://www.researchgate.net/publication/4857647_Fair_Trade_for_All_How_Trade_Can_Promote_Development_by_Joseph_E_Stiglitz_and_Andrew_Charlton_Oxford_University_Press_New_York_2005

28- **Stephen Tully**: Corporations and International Lawmaking, BRIL, 2007.
https://brill.com/view/title/14214

29- **The World Bank**: world development Report 2005, A Better Investment Climate for everyone, A Copublication of The World Bank and Oxford University Press, 2005.

https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/5987

30- **The World Trading System**: Law and Policy of International Economic Relations, John Howard Jackson, MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England 1997.

https://books.google.com.eg/books?id=1L3UpI7bM3IC&pg=PR3&lpg=PR3&dq=World+Trad

31- **Thomas Clarke**: International Corporate Governance, A Comparative Approach, Rutledge, 2007.

https://books.google.com.eg/books?hl=ar&lr=&id=B8v_hDJTDOYC&oi=fnd&pg=PP1&dq=Thomas+Clarke:+International+Corporate+Governance:+A+Comparative+Approach,+Rutledge,+2007.&ots=z1Kp0ZA4_O&sig=Ny1BEgViyW7PB6Xz_Xo00w4ZOp0&redir_esc=y#v=onepage&q=Thomas%20Clarke%3A%20International%20Corporate%20Governance%3A%20A%20Comparative%20Approach%2C%20Rutledge%2C%202007.&f=false

32-**Tze – Chung Li**: Social Science Reference Sources, A Practical Guide ABC, Clioe book, Green Wood Publishing Group, 2012.

https://books.google.je/books?id=knDGUxehJWYC&printsec=copyright#v=onepage&q&f=false

33- **UNCTAD**: World Investment Report, International Corporation and the Internationalization of P & D, New York and Geneva, 2005…. 29/12/2016

http://unctad.org/en/Docs/wir2005_en.pdf

34- **UNCTAD**: World Investment Report, The Shift towards Services, New York, 2004.

http://unctad.org/en/Docs/wir2004_en.pdf